هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية

جامعة العلوم التطبيقية

كلية العلوم الإدارية

بكالوريوس في المحاسبة

مملكة البحرين

تاريخ الزيارة الميدانية: 29 نوفمبر – 1 ديسمبر 2021

HA035-C3-R035

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2022

جدول المحتويات

أ. مقدمة 3

ب. بيانات البرنامج..... 5

ج. ملخص الأحكام..... 8

د. المعايير والمؤشرات 10

المعيار (1)..... 10

المعيار (2)..... 22

المعيار (3)..... 34

المعيار (4)..... 47

هـ. الاستنتاج 58

أ. مقدمة

بموجب التفويض المخول لها، تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، من خلال إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، بإجراء نوعين من المراجعات التي تكمل إحداهما الأخرى، وهما: "المراجعات المؤسسية" التي يتم فيها تقييم المؤسسة بشكل عام، و"مراجعات البرامج الأكاديمية" التي يتم من خلالها تقييم مستوى جودة معايير التعليم والتعلم، والمعايير الأكاديمية، للبرامج الأكاديمية المقدمة في مختلف الكليات، وذلك وفق معايير ومؤشرات محددة يوضحها إطار مراجعة البرامج الأكاديمية.

بعد تعديل إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الأولى) وفق إجراءات "هيئة جودة التعليم والتدريب"، تم إقرار إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) من قبل مجلس الوزراء وذلك بموجب القرار رقم 17 لعام 2019. ومن ثم، بدأت "إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي" دورتها الثانية لمراجعة البرامج الأكاديمية في العام الأكاديمي 2019–2020.

يستند إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) على (4) معايير رئيسة تتضمن (21) مؤشرًا، وتشكل أساسًا لتقارير مراجعة البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي.

المعايير **الأربعة** المستخدمة في قياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للمعايير الدولية، وهي كالتالي:

المعيار 1: ***برنامج التعلُّم***
المعيار 2: ***كفاءة البرنامج***
المعيار 3: ***المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين***
المعيار 4: ***فاعلية إدارة وضمان الجودة***

تقرر لجنة المراجعة (المشار إليها فيما بعد باسم "اللجنة") في تقرير المراجعة، إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل معيار من هذه المعايير الأربعة أم لا. كما يُمْنَحُ حكمٌ لكل مؤشر مندرج تحت كل معيار من هذه المعايير، ويكون الحكم ("مستوف" أو "مستوف جزئيًّا" أو "غير مستوف")، وهذا سيؤدي إلى إصدار حكم نهائي لكل معيار، كما هو مبين في الجدول (1) أدناه.

الجدول (1): وصف الأحكام

الحكم	الوصف
جدير بالثقة	جميع المعايير الأربعة مستوفاة
هناك قدر محدود من الثقة	استيفاء اثنين أو ثلاثة من المعايير، بما فيها المعيار الأول
غير جدير بالثقة	استيفاء معيار واحد فقط، أو عدم استيفاء كافة المعايير
	في جميع الحالات وعندما يكون المعيار الأول غير مُستوفٍ

يبدأ تقرير مراجعة البرنامج الأكاديمي بتقديم بيانات البرنامج قيد المراجعة، يتبعها ملخص مختصر عن الأحكام الممنوحة لكل مؤشر، وكل معيار، والحكمٌ العام للبرنامج.

ويتناول متن التقرير تحليلاً لحالة البرنامج، وقت إجراء المراجعة، وذلك وفقًا للمعايير والمؤشرات والتوقعات المُدْرَجة تحت كل مؤشر من المؤشرات. ويختتم التقرير بالخلاصة وقائمتي جوانب التقدير والتوصيات.

ب. بيانات البرنامج

اسم المؤسسة*	جامعة العلوم التطبيقية
الكلية/ القسم*	كلية العلوم الإدارية
اسم البرنامج/ المؤهل الأكاديمي*	بكالوريوس في المحاسبة
رقم اعتماد المؤهل الأكاديمي	تم التصديق لجامعة العلوم التطبيقية من قِبَلِ وزارة التربية والتعليم – مملكة البحرين، بموجب القرار الصادر عن مجلس الوزراء رقم: (2004/140) المؤرخ في 5 يوليو 2004
مستوى (الإطار الوطني للمؤهلات)	8
فترة الصلاحية في (الإطار الوطني للمؤهلات)	5 سنوات تبدأ من تاريخ (2 يوليو2019)
عدد الوحدات*	45 مقررًا دراسيًّا
الساعات المعتمدة (الإطار الوطني للمؤهلات)	(540) ساعة معتمدة بالإطار الوطني للمؤهلات
أهداف البرنامج*	1. تزويد الخريج بالفهم والمعرفة الناقدة والتفصيلية في المحاسبة والمجالات ذات العلاقة. 2. إعداد الخريج ليكون قادراً على استخدام المهارات المتخصصة في المحاسبة والمجالات ذات العلاقة للتعامل مع المواقف المتقدمة وبعض المواقف المعقدة والتي تتضمن متغيرات غير متوقعة في بيئة العمل.

	3. تطوير مهارات الخريج في استخدام التحليل النقدي والتقييم للمعلومات، والمفاهيم والمهارات والممارسات في المحاسبة والمجالات ذات العلاقة لتخطيط وتنفيذ بحث علمي، ولتقصي المشكلات المعقدة في بيئة العمل وتقديم حلول مناسبة لها. 4. تطوير المهارات الخاصة للخريج التواصل مع أقرانه والمتخصصين، وتقديم العروض الرسمية حول الموضوعات المحاسبية المتخصصة في المحاسبة بما يلائم بيئة الأعمال. 5. إعداد الخريج للعمل بمستوى اختصاصي وقيادة المجموعات في بيئة أعمال متغيرة وغير متوقعة وتحمل المسؤولية عن صناعة القرار وعن أعمال الآخرين بشكل كبير.
مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج*	A1. إمتلاك معرفة تفصيلية وفهم للمبادئ والمفاهيم والأساليب الجوهرية في المحاسبة والمجالات ذات العلاقة. A2. إظهار المعرفة الناقدة والفهم للقضايا المعاصرة وبعض النظريات والمعايير المتخصصة وطرق البحث العلمي في المحاسبة والمجالات ذات العلاقة. B1. استخدام المهارات المتخصصة لتطبيق النظريات والمفاهيم المتعلقة بالمحاسبة والمجالات ذات العلاقة لمعالجة المشكلات المعقدة في بيئة العمل.

	B2. استخدام المهارات المتخصصة في المحاسبة والمجالات ذات العلاقة لتقصي القضايا والمشكلات ذات المستوى الاحترافي ولتخطيط وتنفيذ بحث علمي. C1. استخدام مجموعة من الأساليب المتخصصة في المحاسبة والمجالات ذات العلاقة لتجميع وتركيب المعلومات لتحديد المشكلات في بيئة العمل. C2. إجراء تحليل نقدي للمعلومات والممارسات في المحاسبة والمجالات ذات العلاقة لاستنباط وتطبيق الحلول للمشكلات المعقدة. D1. استخدام المهارات الخاصة للتواصل مع الأقران والمتخصصين ولمعالجة وعرض البيانات وتفسيرها من خلال تقنية المعلومات. D2. العمل بمستوى اختصاصي في بيئة أعمال متغيرة ضمن فرق عمل مع تحمل المسؤولية عن صنع القرار وأعمال الآخرين.

* حقول إلزامية

ج. ملخص الأحكام

الحكم

جدير بالثقة

المعيار/ المؤشر	العنوان	الحكم
المعيار (1)	**برنامج التعلم**	**مستوف**
المؤشر 1.1	إطار التخطيط الأكاديمي	مستوف
المؤشر 1.2	مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة	مستوف
المؤشر 1.3	محتوى المنهج الدراسي	مستوف جزئيًا
المؤشر 1.4	التعليم والتعلم	مستوف
المؤشر 1.5	إجراءات التقييم	مستوف
المعيار (2)	**كفاءة البرنامج**	**مستوف**
المؤشر 2.1	قبول الطلبة	مستوف
المؤشر 2.2	أعضاء هيئة التدريس	مستوف
المؤشر 2.3	الموارد المادية	مستوف
المؤشر 2.4	نظم إدارة المعلومات	مستوف
المؤشر 2.5	المساندة الطلابية	مستوف
المعيار (3)	**المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين**	**مستوف**

المؤشر 3.1	فاعلية التقييم	مستوف
المؤشر 3.2	النزاهة الأكاديمية	مستوف
المؤشر 3.3	التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم	مستوف
المؤشر 3.4	التعلم القائم على العمل	مستوف جزئيًّا
المؤشر 3.5	عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة	مستوف
المؤشر 3.6	إنجازات الخريجين	مستوف جزئيًا
المعيار (4)	**فاعلية إدارة وضمان الجودة**	**مستوف**
المؤشر 4.1	إدارة ضمان الجودة	مستوف
المؤشر 4.2	إدارة وقيادة البرنامج	مستوف
المؤشر 4.3	المراجعة السنوية والدورية للبرنامج	مستوف
المؤشر 4.4	المقايسة المرجعية والاستبانات	مستوف جزئيًّا
المؤشر 4.5	متطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية	مستوف جزئيًّا

د. المعايير والمؤشرات

المعيار (1)

برنامج التعلم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً لأهدافه من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلُّم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر 1.1: إطار التخطيط الأكاديمي

يوجد إطار تخطيط أكاديمي واضح للبرنامج، يشير إلى وجود أهداف واضحة تحدد الأغراض الرئيسة من تقديم البرنامج، وترتبط هذه الأهداف برسالة كل من المؤسسة، والكلية، وأهدافهما الإستراتيجية.

الحكم: *مستوف*

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإنَّ برنامج بكالوريوس في المحاسبة هو أحد البرامج التي تطرحها كلية العلوم الإدارية بجامعة العلوم التطبيقية، وقد تم طرحه وفقًا لـ "سياسة وإجراءات تطوير البرنامج الجديد"، بجامعة العلوم التطبيقية، والتي تتضمن إجراءات واضحة ومناسبة لطرح البرامج الأكاديمية. ونتيجة لذلك، فقد تم ترخيص البرنامج من قِبَلِ وزارة التربية والتعليم بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم: (و د 2004/140) في يونيو 2004. وبدأ طرح البرنامج لأول مرة في العام الأكاديمي 2005-2006، باللغة العربية؛ استجابةً لاحتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي في مجال المحاسبة في القطاعين الحكومي والخاص. وقد اطلعت لجنة المراجعة على الخطة التشغيلية للكلية، وعدد من محاضر الاجتماعات على مستويات مختلفة، ووجدت أن للبرنامج إطار تخطيط أكاديمي واضحًا ومناسبًا، وتأكدت من ذلك خلال المقابلات مع القيادة العليا للبرنامج.

- لدى جامعة العلوم التطبيقية سياسة لإدارة المخاطر، وسجلات للمخاطر منظمة وشاملة على مستوى الجامعة والكلية. تتضمن تلك السجلات قائمة شاملة ومناسبة من المخاطر التي تواجه الجامعة وكلياتها، وإجراءات مناسبة لمعالجتها، يُجْرَى متابعتها ومراقبتها بشكل دوري. وخلال الزيارة الافتراضية تم استعراض تجربة الكلية في إدارة التعليم عن بعد أثناء جائحة كورونا التي تجاوبت معها الكلية بنجاح

وبشكل تلقائي، كما تمت الإشارة إلى مجهودات الكلية في استقطاب عدد أكبر من الطلبة للبرنامج من خلال خطته التسويقية؛ لمعالجة انخفاض عدد الطلبة في البرنامج في العامين الماضيين، والذي وصل إلى نسبة 18٪. ولذلك، ترى لجنة المراجعة أنَّ الإجراءات المُتَّخَذة لتحديد ومعالجة المخاطر مناسبة.

- وفقًا للأدلة المُقَدَّمة، فقد تم تشكيل لجنة لتسكين برنامج بكالوريوس في المحاسبة، ولجنة التأكيد؛ لمراجعة أعمال لجنة التسكين، وقد أسفرت مجهودات هاتين اللجنتين عن تسكين البرنامج عند المستوى الثامن وفقًا للإطار الوطني للمؤهلات. كما تمت – خلال عملية التسكين – إعادة بناء خطة البرنامج الدراسية، وإعادة صياغة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بما يتناسب مع متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات.

- بعد فحص دليل الجامعة، والموقع الإلكتروني للجامعة، والأدلة والوثائق المتعلقة بقرار تسكين المؤهل، تبين للجنة المراجعة وجود مسمى مناسب للبرنامج هو "بكالوريوس في المحاسبة"، وهو مسمى مُخْتصِر ومُوَضِّح لنوع البرنامج ومحتواه ومستواه، كما أنه مُوَثَّق بشكل واضح ودقيق في الشهادات، ووثائق التوصيف، والموقع الإلكتروني للجامعة.

- استنادًا لما ورد في تقرير التقييم الذاتي، والأدلة المُسانِدة، فقد تبين أن البرنامج يعمل على تحقيق خمسة أهداف واضحة ومُبَيَّنة في وثيقة مواصفاته، كما تضمنت الأدلة جدول مقابلة بين أهداف البرنامج وأهداف الجامعة والكلية. وقد أوضحت الأدلة والوثائق المُقَدَّمة أنَّ هناك مراجعة دورية للبرنامج وأهدافه، وكانت آخر مراجعة لمواصفاته بتاريخ 13 يوليو 2020. وقد اتضح للجنة المراجعة من خلال المقابلات أنَّ مراجعته الدورية للبرنامج – بما في ذلك أهدافه ومخرجاته – تتم بمشاركة أعضاء هيئة التدريس وأعضاء مجلسه الاستشاري، ومع ذلك لم يتضح – من خلال المقابلات مع الطلبة والخريجين وأرباب الأعمال – أنه قد تم إشراكهم في عملية مراجعة أهداف البرنامج ومخرجاته، وبناءً على ذلك، توصي لجنة المراجعة بضرورة التأكد من إشراك كافة الجهات ذات العلاقة في عملية المراجعة الدورية لأهداف البرنامج ومخرجاته.

- بفحص أهداف البرنامج – كما هي واردة في الأدلة الداعمة – فقد لوحظ أنها تتضمن عدة جوانب، منها الجوانب التعليمية والبحثية، ومهارات التواصل، والمهارات القيادية، إلا أنها لم تتضمن جوانب خدمة المجتمع، ولذلك، تقترح لجنة المراجعة أن يتم تضمين خدمة المجتمع في أهداف البرنامج عند

المراجعة الدورية القادمة للأهداف. وقد تضمن تقرير التقييم الذاتي، جدولًا يتضمن مقابلة بين أهداف البرنامج ورسالة كل من الجامعة والكلية، ولاحظت لجنة المراجعة أن الربط غير دقيق في هذا الجدول؛ فمثلًا تم ربط المقطع "لخلق الفرص لكافة طلبتها وموظفيها للمساهمة في التنمية المستدامة للمجتمع والوطن"، من رسالة الجامعة بالهدف الثالث للبرنامج وهو: "تطوير مهارات الخريج في استخدام التحليل النقدي والتقييم للمعلومات، والمفاهيم، والمهارات، والممارسات في المحاسبة، والمجالات ذات العلاقة؛ لتخطيط وتنفيذ بحث علمي، ولتقصي المشكلات المعقدة في بيئة العمل، وتقديم حلول مناسبة لها". ولذلك، توصي لجنة المراجعة بمراجعة أهداف البرنامج، والتأكد من اتساقها ومساهمتها في تحقيق رسالة الجامعة والكلية.

المؤشر 1.2: مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة

توجد مواصفات واضحة للخريجين في إطار مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر من المقررات، تُلائم مستوى الدرجة الأكاديمية، وتلبي متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات.

الحكم: *مستوف*

- توجد ثماني مواصفات عامة وواضحة لخريجي جامعة العلوم التطبيقية مُوَضَّحة في دليل الطالب، وفي وثيقة مواصفات البرنامج. كما يتضمن تقرير التقييم الذاتي جدولًا يوضح الاتساق بين مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومواصفات الخريجين. وقد فحصت لجنة المراجعة هذا الجدول، ولاحظت اتساقًا وربطًا ملائمًا بين مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.
- تبين للجنة المراجعة بعد فحص الأدلة والوثائق المُقَدَّمة، وجود مخرجات تعلم محددة وواضحة لبرنامج بكالوريوس في المحاسبة مُبَيَّنة في وثيقة مواصفاته، تندرج تحت أربع فئات عامة وأساسية، هي الفهم والمعرفة – المهارات الخاصة بالموضوع – مهارات التفكير الناقد – المهارات العامة والتحويلية، وهي مخرجات، بشكل عام، تراها اللجنة ملائمة لنوع البرنامج ومستواه، كما أنها مربوطة بأهدافه بشكل صحيح على النحو الوارد في تقرير التقييم الذاتي.

- وفقًا لوثيقة مواصفات البرنامج، فللبرنامج ثمانية مخرجات تعلم، وقد لاحظت لجنة المراجعة أن صياغة هذه المخرجات مناسبة، وقابلة للنقل والقياس، كما توجد أدلة على أنَّ صياغتها تمت وفقًا للمستويات المحددة في تصنيف (بلوم) للأهداف التعليمية، إلا أنها لاحظت أن بعض صيغ الأفعال المُسْتَخْدَمة قد يتم إعادة صياغتها، بحيث تكون أوضح، مثل: المخرج A1 "امتلاك معرفة تفصيلية وفهم ..."، والمخرج A2 "إظهار المعرفة الناقدة والفهم ...". ووفقًا للأدلة المُقَدَّمة، فقد تم إجراء مقايسة مرجعية لمخرجات البرنامج مع جامعة محلية وأخرى إقليمية. كذلك، فقد تم التأكد من ضمان توافقها مع متطلبات المستوى الثامن من الإطار الوطني للمؤهلات أثناء إجراءات عملية التسكين، كما تمت مقارنة البرنامج مع بعض الشهادات المهنية المتخصصة. وأثناء المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج، ومع أعضاء هيئة التدريس تبين أن المقايسة المرجعية والتوافق مع متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات هي الوسائل المُتَّبعة؛ للتحقق من توافق مخرجات التعلم مع المعايير الدولية.

- تبين وثيقة توصيف المقررات الدراسية، وجود مخرجات تعلم واضحة للمقررات الدراسية تتوافق مع مستوى المقررات الدراسية ومحتواها، كما يتم التأكد من مدى ملاءمتها من خلال عمليات المقايسة المرجعية التي تتم دوريًّا، ومن خلال إجراءات التسكين على الإطار الوطني للمؤهلات.

- وفقًا للأدلة المُقَدَّمة، فإنه يوجد ربط ملائم بين مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنه يُجْرَى قياس مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، وبناءً عليها يتم قياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ثم يُسْتَخْرَجُ منها متوسط عام عن تحقق كل مخرج.

المؤشر 1.3: محتوى المنهج الدراسي

المنهج الدراسي منظم بطريقة تتيح التدرج الأكاديمي في صعوبة المادة العلمية، مسترشدًا بمستويات الإطار الوطني للمؤهلات وساعاته المعتمدة، ويوفر توازنًا بين المعرفة والمهارات، وبين النظرية والتطبيق العملي، ويُلبي أعرافَ ومعايير التخصص الأكاديمي.

الحكم: *مستوف جزئيًّا*

- وفقًا لوثيقة مواصفات البرنامج، تتكون الخطة الدراسية لبرنامج بكالوريوس في المحاسبة من عدد مناسب من الساعات يقدر بـ 135 ساعة معتمدة، وهي تعادل 540 ساعة معتمدة على الإطار الوطني للمؤهلات، يدرسها الطالب على مدار ثمانية فصول دراسية. وترى لجنة المراجعة أن تصميم الخطة الدراسية قد تم بشكل يحقق التدرج المنطقي لمجالات المعرفة، والمهارات المطلوبة لدى خريجي برامج المحاسبة بشكل عام. كما تبين إجراء مقايسة مرجعية للخطة الدراسية؛ للتأكد من مواءمتها ومناسبتها للمعايير المرجعية على المستوى المحلي والإقليمي. وفيما يخص العبء الدراسي للطالب، فقد لاحظت لجنة المراجعة أن العبء الدراسي في الفصل الدراسي الأول من السنة الثالثة مُكَوَّن من 18 ساعة دراسية، من ضمنها مقرر التدريب الميداني، الذي يتكون من 8 أسابيع يُفْتَرَض أن يتفرغ الطالب فيها لاكتساب المهارات الأساسية في ميدان العمل، إلا أنه لوحظ أنه يُسمح للطالب أن يُسجل في نفس الفصل في خمسة مقررات أخرى، الأمر الذي يستدعي تواجد الطالب معظم الوقت بعيدًا عن موقع العمل. وترى لجنة المراجعة أن إتاحة مقرر التدريب الميداني مع خمسة مقررات أخرى قد يحد من الاستفادة المثلى للطالب من هذا المقرر. وفي خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس علمت لجنة المراجعة أن المرشد الأكاديمي يقوم بعملية إرشاد الطالب وتوجيهه في مرحلة التسجيل مع الأخذ في الاعتبار مسألة العبء الأكاديمي، إلا أنه لم يتضح أن توجيه الطالب بتقليل العبء الدراسي عليه مسألة إلزامية. وبناءً عليه، توصي لجنة المراجعة بضرورة مراجعة العبء الدراسي للطالب داخل الخطة الدراسية، وألّا يُسْمَح للطالب بتسجيل مقررات أخرى مع التدريب الميداني أثناء الفصل الدراسي الواحد؛ كي تتحقق الاستفادة المثلى من التدريب. كذلك فقد لاحظت لجنة المراجعة أن مقرر مبادئ المحاسبة (2) (ACC102) يُعَدُّ متطلبًا سابقًا للعديد من مقررات المحاسبة، وحتى بعد أن يدرس الطالب مقررين للمحاسبة المتوسطة (ACC201 وACC202)، لا يزال مقرر مبادئ المحاسبة (2) (ACC102) متطلبًا سابقًا للعديد من المقررات، ومنها مقرر المحاسبة المتقدمة (ACC301)، كذلك لاحظت لجنة المراجعة أن مقرر أساليب البحث العلمي (BA303)، ليس له متطلب سابق كمقرر مبادئ الإحصاء (BA101)، الذي من شأنه أن يمهد للطالب طرائق استخدام ومعالجة البيانات، ويحقق التدرج والتسلسل في المقررات بشكل أفضل. لذلك، تقترح لجنة المراجعة مراجعة المتطلبات السابقة للمقررات، وأن يكون مقرر مبادئ الإحصاء متطلبًا سابقًا لمقرر أساليب البحث العلمي.

- يَتَّبِع البرنامج سياسة الجامعة لتحديث ومراجعة البرامج الدورية، والتي تتم بهدف ملاءمة ومناسبة البرنامج ومخرجاته مع المعايير المهنية، واتساقها مع متطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى اتباع

البرنامج لعدد من الإجراءات؛ لضمان استمرارية ملاءمة البرنامج، ومواكبته للمعايير المهنية ومتطلبات سوق العمل، والتي تتحقق بطرائق عدة، من ضمنها تطبيق سياسة الممتحن الخارجي، وسياسة المجالس الاستشارية، وسياسة المقايسة المرجعية، بالإضافة إلى استطلاعات الرضا لخريجي البرنامج.

- تبين من خلال المقابلات أن البرنامج يتأكد من تحقيق التوازن في المنهج الدراسي بين النظرية والتطبيق، وبين المعارف والمهارات، وذلك من خلال عدة آليات، من بينها تطوير المناهج باستمرار بناءً على نصائح المدقق الخارجي، والمجلس الاستشاري للبرنامج، بحيث تحتوي كل العناصر والموضوعات التي يجب أن يشملها المقرر الدراسي من الناحية الرأسية أو الأفقية. ولكن، لاحظت لجنة المراجعة شيئًا من التكرار والتشابه بين محتوى بعض المقررات، فبمراجعة توصيفات المقررات الدراسية المُقَدَّمة من البرنامج، وجدت لجنة المراجعة أن الوصف العام لمقرر المحاسبة الرقمية (ACCT371)، غير مطابق للمحتوى المُدْرَج، كما أن وصفه هو نفس وصف مقرر التحليل المالي (ACCT404)، كما يتشابه مقرر المحاسبة الرقمية مع مقرر نظم المعلومات المحاسبية (ACCT471) من حيث الدورات المحاسبية التي يشتمل عليها، على الرغم من أنَّ الأول متطلب سابق للأخير، كذلك يعتمد مقرر المحاسبة الرقمية على برنامج إلكتروني واحد وهو Sage 50، مع العلم أن البرنامج لا يتضمن أي ساعات معملية للتدريب على هذا البرنامج، ومن ناحية أخرى، فإنه على الرغم من أن توصيف المقرر يتضمن مهارات عليا للتحليل النقدي، والتطبيق التفصيلي المتعمق، إلا أنَّ المحتوى لا يتوافق مع ذلك. أما بالنسبة لمقرر التحليل المالي (ACCT404)، فمحتواه ضعيف، وهو مجرد تحليل للمؤشرات والنسب المالية، وهذا لا يتناسب مع متطلبات التحليل المالي الحديث، وتأثير المعايير المحاسبية الدولية على القوائم المالية للشركات، ولا يرتقي لتدريسه في السنة النهائية. وبالنسبة لمقرر التدقيق الرقمي (ACCT460)، فقد لوحظ أنه لا يحتوي إلا على أدوات الرقابة على النظم المحاسبية الآلية، وترى لجنة المراجعة أنه قد يكون من الأنسب أن يتم تحويل هذا المحتوى إلى مقرر التدقيق، أو مقرر نظم المعلومات المحاسبية، ويحل محله استخدام تقنيات التدقيق الحديثة بالفعل، والتي تتعامل مع البيانات كبيرة الحجم مثل برامج IDEA أو Tableau. كذلك فإنَّ مقرر نظم المعلومات المحاسبية (ACCT471)، يعتمد على الجانب النظري البحت للمقرر، ويتشابه كثيرًا مع مقرر المحاسبة الرقمية، وبالتالي فمن الأفضل إما حذفه بوضعه الحالي، أو تطويره ليتضمن أدوات متقدمة حديثة مثل: Big Data Analysis, Cryptocurrencies, Cloud Computing and Block Chain Analysis، وهي الأدوات الحديثة المؤثرة في العمل المحاسبي، والتي بدأت تصير من أكثر المعارف

طلبًا في سوق العمل. وبالنسبة لمقرر المحاسبة الدولية (ACC482)، فقد لوحظ أن محتواه مكرر ومتشابه مع محتوى مقرر المحاسبة المتقدمة (ACC302)، ومن الأفضل أن يتم تطويره بحيث يتضمن أوجه التشابه والاختلافات بين أهم المعايير المحاسبية الدولية، وطرائق معالجتها لأهم القضايا المحاسبية؛ حتى يتسنى للطالب إدراك وفهم عدة معايير محاسبية، الأمر الذي سيمكن الطالب من الانخراط في ممارسة عمله كمحاسب بسهولة في مختلف البلدان. كما وجدت لجنة المراجعة أن المقررات العملية والتطبيقية كالتدريب الميداني، وبحث التخرج لا تزال بحاجة لتطوير (راجع المؤشر 3.4). وخلال المقابلات مع أرباب الأعمال، وممثلي جهات التوظيف والخريجين، فقد أشاروا إلى الحاجة لتكثيف الجانب التطبيقي والتقني في المقررات بشكل عام، وبالأخص في السنتين الأخيرتينْ، وعلمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس – أن العمل جارٍ على إدراج مقررين اختياريين ضمن خطة البرنامج، وهما: Digital Accounting و Digital Auditing. وبناءً على ما تقدم، فإن لجنة المراجعة توصي بمراجعة محتوى المقررات الدراسية بالبرنامج، خاصة تلك المتعلقة بالتكنولوجيا، والبرامج الحديثة المستخدمة في العمل المحاسبي في سوق العمل، ومعالجة التكرار في محتوى المقررات الدراسية، وتعزيز الجانب التطبيقي فيها.

- حسب الوثائق المُقَدَّمة، وتقرير التقييم الذاتي، فإن الجامعة تُحَدِّث الكتب المرجعية بشكل مستمر على الرغم من صعوبة توافر مراجع عربية حديثة في التخصص، كما يتم تحديث قائمة الكتب المرجعية في توصيفات المقررات الدراسية باستمرار، وذلك من خلال التوصيات الصادرة من منسقي المقررات ومدرسيها. بجانب ذلك، فإن الجامعة تدعم المكتبة في توفير المراجع والكتب اللازمة للتخصص. لكن، لاحظت لجنة المراجعة أن بعض الكتب المستخدمة في بعض المقررات قديمة، ولا تواكب المتغيرات الحديثة في مجال المحاسبة، على سبيل المثال لا الحصر كتاب مقرر (ACC302) وكتاب مقرر (ACC343)، وكتاب مقرر (ACC360)، وكتاب مقرر (ACC404). ولذلك، توصي لجنة المراجعة بضرورة تحديث الكتب والمراجع العلمية المستخدمة في تدريس المقررات الدراسية للبرنامج، وأن يتم التوسع في استخدام المراجع المهنية والتطبيقية المتاحة من المكتبات الرقمية كبديل للكتب باللغة العربية إن لم تكن حديثة ومتوفرة.

المؤشر 1.4: التعليم والتعلم

تدعم المبادئُ والطرائقُ المستخدمةُ في تدريس البرنامج تحقيقَ أهدافه، ومخرجات تعلُّمه المطلوبة.

الحكم: *مستوف*

- لدى جامعة العلوم التطبيقية وثيقة بعنوان "إستراتيجية التعلم والتعليم والتقييم"، وفي ضوء هذه الوثيقة، تم تصميم أساليب التدريس المُتَّبَعة في البرنامج على النحو المُوَضَّح في مواصفات البرنامج، وتشمل: المحاضرات التفاعلية، والحلقات النقاشية الصفية، والتعلم الذاتي، ودراسات الحالات الواقعية التطبيقية، وتوجيه الطالب إلى استخدام المكتبة وقواعد البيانات، وحضور المحاضرات والندوات اللامنهجية ومناقشة الرسائل. وترى لجنة المراجعة أن هذه الأساليب مناسبة بشكل عام.

- حددت وثيقة مواصفات البرنامج أساليب التعليم والتعلم المتبعة في البرنامج، والتي تتوافق مع إستراتيجية التعليم والتعلم للجامعة، كما تتضمن مواصفات جميع المقررات الدراسية، تحديدًا لأساليب التعليم والتعلم الموجودة وفق ما يُناسب كل مقرر؛ بما يساعد على تحقيق المخرجات التعليمية للمقرر، وبما يسمح بتنفيذ أولويات التعليم والتعلم المحددة في"إستراتيجية التعليم والتعلم والتقييم" على مستوى الجامعة. كذلك يُطبق البرنامج ما يعرف بتقييم الأقران Peer Observation ضمن نموذج ملاحظات الفصل الدراسي؛ إذ يحتوي هذا النموذج على ملاحظات إرشادية تؤكد على ملاءمة إستراتيجيات التعليم والتعلم المُطَبَّقة للمقرر. غير أنه لم يتضح للجنة المراجعة من خلال مراجعة الأدلة المُقَدَّمة أو المقابلات مع مختلف الفئات المعنية بالعملية التعليمية خلال زيارة المراجعة الافتراضية مدى نضج ممارسة تقييم الأقران، ومساهمتها في تحسين العملية التعليمية. ولذلك، تقترح لجنة المراجعة وضع السياسات والإجراءات المناسبة؛ لبيان آلية ممارسة "تقييم الأقران"، على أن توضح مدى دورية تطبيقها، وأهداف هذه الممارسة، وآلية اختيار المُقيِّم المناسب للمقررات الدراسية التي تُقَدَّم بشكل فصلي.

- تنص إستراتيجية التعليم والتعلم التي تتبناها الجامعة، على أن يكون التعليم الإلكتروني جزءًا أساسيًّا من العملية التعليمية بكليات الجامعة. وتُظهر الأدلة المُقَدَّمة، التي تضمنت نموذج الأنشطة عبر نظام التعليم الإلكتروني Moodle، وتوصيفات المقررات استخدام وسائل التقنية الحديثة والبرامج الإلكترونية. وتبين من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، والطلبة أن جامعة العلوم التطبيقية لجأت خلال العامين السابقين إلى التعليم عن بعد بسبب جائحة كورونا كبقية المؤسسات التعليمية، واستخدام منصات

التعليم عن بعد؛ مما ساهم في انتشار استخدام الوسائل التقنية بشكل أكثر وأوسع من السابق. وترى لجنة المراجعة أن مفهوم التعليم الإلكتروني يمكن أن يمتد لأكثر من مجرد استخدام المكتبة الرقمية، ومحركات البحث، ومنصة التعليم الإلكتروني للجامعة، بحيث يشمل توظيف وسائل التقنية الحديثة في محتويات ومكونات المقررات ذاتها، كأن يتم إدخال البرامج المتقدمة والتطبيقات الحديثة الخاصة بالمحاسبة مثل Tally أو Sage 50 أو غيرهما في أكبر عدد ممكن من مقررات برنامج المحاسبة؛ كي يتمكن الطالب من الانخراط في سوق العمل بسهولة مُدَعَّمًا بالعلم الكافي في تخصصه، والمهارات التقنية الحديثة المطلوبة في سوق العمل (انظر التوصية بالمؤشر 2.3).

- وفقًا لوثيقة "إستراتيجية التعليم والتعلم والتقييم"، فإن الجامعة تُشجع طلبتها على المشاركة في عملية التعلم، وعلى الممارسة المهنية لما تعلموه، ويؤكد ذلك استخدام المشروعات التطبيقية في مقرر مشروع التخرج (ACC499)، بالإضافة إلى مقرر التدريب الميداني (ACC491)، واللذيْن يُعَدّان مكونين أساسيين لبرنامج بكالوريوس في المحاسبة، ويسهمان في بناء قدرات التطبيق العملي لدى الطلبة، وتنمية مهارات التعلم المستقل لديهم. كذلك فقد قُدمت أدلة على إشراك الطلبة في عضوية المجالس واللجان على مستوى الجامعة والكلية، وكذلك وجود الأندية الطلابية، كوسائل لتنمية الخبرات العملية لدى الطلبة.

- من خلال المقابلات وفحص الأدلة، وجدت لجنة المراجعة أن الجامعة توفر مصادر معرفية كثيرة ومتنوعة في مكتبة الجامعة، سواء باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية، كما توفر إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة المعرفة أجهزة، وبرامج عامة ومتخصصة تعين الطلبة على إجراء البحوث، كذلك تتضمن الخطة الدراسية مقررًا في البحث العلمي. وقد تبين من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة أن بعض المقررات تتطلب إجراء أبحاث علمية كجزء من الأنشطة داخل المقرر. ويشير تقرير التقييم الذاتي، إلى عقد مؤتمرات بحثية للطلبة، ولكن لم تُقَدَّم أدلة كافية على تأثير ذلك في تطوير مهارات وقدرات الطلبة في هذا الجانب، كما أن عدد المشاركين من طلبة المحاسبة في المؤتمرات البحثية محدود، ولذلك، تنصح لجنة المراجعة بأن يتم تشجيع طلبة تخصص المحاسبة على زيادة مساهماتهم ومشاركاتهم في المؤتمرات البحثية الطلابية.

- ورد في تقرير التقييم الذاتي، أنه يتم تزويد الطلبة بفرص متزايدة للتعلم المستقل أثناء تقدمهم في دراسة مقررات البرنامج؛ فعلى سبيل المثال، يجب على الطلبة استكمال ما يتم توفيره في المقررات التعليمية

بدراسة مستقلة، أو مهام بحث فردية، أو مهارات حل المشكلات. من ناحية أخرى أشار أعضاء هيئة التدريس – خلال المقابلات – إلى أن مشروعات السنة النهائية للطلبة، ودراسة الحالة من الوسائل التي تتيح الفرصة للطلبة؛ لإثبات قدراتهم على العمل بشكل مستقل وبشكل مسئول، والتحكم في تعلمهم أثناء عملية تخطيط وتنفيذ الدراسة البحثية. ومع ذلك فلم تُقَدَّم أدلة كافية؛ لإثبات مساهمات طلبة المحاسبة في أنماط التعلم غير الرسمية وغير النظامية، أو نتائج مساهماتهم، فمشاركة طلبة برنامج المحاسبة في مؤتمرات الأبحاث الطلابية التي تعقدها الجامعة – على سبيل المثال – مشاركة محدودة. ولذلك، توصي لجنة المراجعة أن يسعى البرنامج لوضع خطة؛ لإشراك الطلبة في أنماط تعليم غير رسمية (خارج قاعات التدريس) بزيادة الرحلات العلمية، وزيارات الجمعيات والمؤسسات المهنية، ودعوة كبار المهنيين إلى لقاءات دورية مع الطلبة، وأن يتم تقييم مساهمة ونتائج تلك الأنشطة.

المؤشر 1.5: إجراءات التقييم

توجد إجراءات مناسبة للتقييم، تشتمل على سياسات وإجراءات لتقييم إنجازات الطلبة، وهي مُطَّبَقة ومعروفة لجميع الجهات ذات العلاقة.

الحكم: *مستوف*

- لدى الجامعة سياسات وإجراءات واضحة ومنشورة؛ لضمان جودة التقييم على المستوى البرامجي منها: إستراتيجية التعليم والتعلم والتقييم التي تنص على أن تحدد جميع البرامج الدراسية في الجامعة المخرجات التعليمية للبرنامج، وكيفية قياس مدى تقدم الطالب نحو تحقيق هذه المخرجات، وسياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، وتشتمل على مجموعة من أدوات مراجعة التقييم، وضمانات التدقيق، والحيادية، ومراقبة ومعالجة حالات الغش والمخالفات الأخلاقية. وترى لجنة المراجعة أن هذه السياسات والإجراءات مناسبة لمستوى برنامج بكالوريوس في المحاسبة. وقد تبين للجنة المراجعة بعد فحص الأدلة والوثائق ذات الصلة، وتقرير التقييم الذاتي، توفر جميع اللوائح والسياسات والإجراءات المتعلقة بسياسة التعليم والتعلم والتقييم، وإتاحتها لكل الجهات ذات العلاقة عن طريق دليل القبول والتسجيل، وما يحتويه من الإشارة إلى الإجراءات المتعلقة بالتقييمات، وتعليمات الامتحانات، وإدخال الدرجات، واحتساب المعدل العام، ونشر الدرجات للطلبة.

- تطبيقًا لإستراتيجية التعليم والتعلم والتقييم، تتنوع أساليب التقييم، وفي ضوء أحكام سياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، تتحدد لكل مقرر أساليب التقييم الخاصة به، وتُبنى على معايير موضوعية وشفافة. ويتم التصحيح طبقًا لمعايير التصحيح في الجامعة، وفي ضوء ما تتضمنه توصيفات المقررات، وهو ما يتبين من عينات توصيفات المقررات المقدمة، ويتبين كذلك من تقييم الجانب البحثي في المقررات الدراسية. ويتم ربط التقييمات النهائية بالمخرجات التعليمية للمقرر، وذلك عن طريق وضع مصفوفة في نهاية كل فصل دراسي تبين مدى تحقق المخرجات التعليمية لكافة المقررات الدراسية والمخرجات التعليمية للبرنامج بشكل عام. وقد تبين من خلال المقابلات مع الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس أن الطلبة يُزَوَّدُون بالتغذية الراجعة الخاصة بالتقييمات في وقت مناسب، سواء كانت التغذية عامة عبر منصة Moodle، أو كانت تغذية خاصة بهم كما يتضح من عينات التقييمات المُقَدَّمة. ولكن لجنة المراجعة لاحظت تباينًا في ردود الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس حول المدة التي يستغرقها تسليم التغذية الراجعة للطلبة. ومع عدم وجود نص ضمن السياسات والإجراءات حول المدة التي يستغرقها تقديم التغذية الراجعة، تقترح لجنة المراجعة وضع سياسة توضح مدى دورية تزويد الطلبة بالتغذية الراجعة عن أعمالهم الرئيسة.

- تبين للجنة المراجعة من خلال المقابلات وفحص الأدلة، أنَّ البرنامج يلتزم بتطبيق سياسة البحث العلمي، وسياسة أخلاقيات البحث، حيث تخضع كافة البحوث العلمية التي يُعِدُّها الطالب لإشراف الأساتذة، كما تخضع لبرنامج كشف نسبة الاقتباس Turnitin الذي يستفيد منه الطلبة عبر منصة Moodle، وهو ما يتضح من عينة تقرير نسبة التشابه الذي اطلعت عليه لجنة المراجعة. كما يُقَدِّم أعضاء هيئة التدريس تدريبًا للطلبة على أخلاقيات البحث العلمي من خلال مقرر البحث العلمي.

- تتضمن سياسة "التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة" أحكامًا بخصوص التقييمات النهائية، والتي تنص على وجوب تصميم التقييم النهائي بناءً على المخرجات التعليمية المطلوبة للمقرر، مع ضرورة تصميم معايير التقييم قبل بدء عملية التقييم. ويتعرف الطالب على أحكام هذه السياسة من خلال دليل الطالب، كما يتم تزويده بكل التقييمات ومعايير تصحيحها عبر منصة Moodle. كذلك يتم إجراء عملية الاعتدال القبلي الداخلي والخارجي للتقييمات الرئيسة التي يتم تحديدها بقرار من القسم الأكاديمي؛ بهدف ضمان شفافية وعدالة التقييم وملاءمته لقياس مخرجات التعلم المستهدفة.

- توجد لدى الجامعة سياسة "سوء السلوك الأكاديمي والانتحال وقواعد ولوائح الامتحان"، توضح السلوكيات والممارسات الواجب الالتزام بها، ويتم إعلام الطلبة بها في كتيب الطالب. وعند ارتكاب إحدى المخالفات تتولى لجنة مُشَكَّلة – على مستوى الكلية – التحقيق مع الطالب، وتتحدد الجزاءات حسب نوع المخالفة وفقًا للائحة المخالفات المسلكية للطالب. وبعد التحقيق يرفع الأمر إلى عميد الكلية الذي يصدر قراره بتوقيع الجزاء المناسب. كذلك يجوز للطالب التظلم من الدرجات التي يحصل عليها، ويتضح ذلك من الاطلاع على عينة حالات التظلم والإجراءات المتخذة بشأنها.

المعيار (2)

كفاءة البرنامج

يُعدُّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر 2.1: قبول الطلبة

توجد متطلبات واضحة للقبول، وملائمة لمستوى البرنامج ونوعه، كما أنَّ مواصفات الطلبة المقبولين تناسب أهداف البرنامج، والمصادر المتاحة، وتكفل تكافؤ الفرص بين الجنسين.

الحكم: *مستوف*

- بعد اطلاع لجنة المراجعة على تقرير التقييم الذاتي، والأدلة الداعمة التي قدمتها إدارة البرنامج، ومنها اللوائح الداخلية لجامعة العلوم التطبيقية، اتضح أنه لدى الجامعة سياسة واضحة للقبول، متاحة ومُعْلَنة للطلبة الراغبين في دراسة هذا التخصص على الموقع الإلكتروني للجامعة وفي دليل الطالب، وتُطَبَّق وفقًا لمعايير متساوية بين الذكور والإناث، ووفقًا لسياسة المساواة والتنويع، كذلك تُمْنَح عناية وترتيبات خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة كما هو مذكور في الأدلة المُقَدَّمة. ووفقًا لسياسة القبول، يُقْبَل بالبرنامج الطلبة الحاصلون على الشهادة الثانوية (المسار العلمي) في مملكة البحرين، أو ما يعادلها بمعدل لا يقل عن 60%، أما الطلبة من المسارات الأخرى، فيشترط أن يحصلوا على مقررات استدراكية قبل التحاقهم بالبرنامج، إلا أن لجنة المراجعة لم تُزَوَّد بأدلة حول عدد هذه المقررات الاستدراكية أو نوعيتها، ولذلك، توصي لجنة المراجعة بتحديد المقررات الاستدراكية التي يجب على الطلبة – من غير المسارات العلمية – أخذها قبل الالتحاق بالبرنامج.
- يتقدم جميع الطلبة المقبولين في برنامج بكالوريوس في المحاسبة لامتحان تحديد مستوى اللغة الإنجليزية، ويجب أن يجتاز الطالب الامتحان بمعدل أكثر من 40%، وفي حال حصول الطالب على معدل أقل من 41% عليه تسجيل مقرر استدراكي باللغة الإنجليزية، وفي حال حصول الطلبة على معدل (41–79)، فيتم إلزامهم بدراسة مقررات اللغة الإنجليزية المطروحة 1و2، ويعفى الطالب من

مقرر اللغة الإنجليزية (ENG099). كما يعفى الطالب في حال اجتيازه اختبار IELTS، وحصوله على درجة 5 أو أكثر أو درجة 450 في اختبار TOFEL. وتمنح الجامعة فرصة لقبول الطلبة الحاصلين على معدل من 50% إلى 60%، إذا اجتازوا المقابلة الشخصية. وبالرجوع لجدول متوسط الفترة التي يقضيها الطالب حتى التخرج من البرنامج، المُبَيَّن في تقرير التقييم الذاتي، لوحظ أن متوسط هذه الفترة 4 سنوات في الأعوام 2016–2017، و2017–2018؛ مما يُدلل على مناسبة الطلبة المقبولين لمستوى البرنامج، أما الأعوام التي بعد ذلك فلا يوجد إحصاءات بشأنها (راجع التوصية في المؤشر 3.6).

- تبين للجنة المراجعة أن سياسة المعادلات في جامعة العلوم التطبيقية تقبل معادلة المقررات التي درسها الطالب في الجامعات الأخرى المُعْتَرَف بها. وتعتمد المعادلة على فحص المقررات التي سبق دراستها ومقارنتها مع المقررات المطروحة في جامعة العلوم التطبيقية من حيث المستوى والمحتوى والتوصيف، وأن تكون درجة المقرر المطلوب معادلته لا تقل عن درجة (C)، على ألا تزيد عدد الساعات المعتمدة المحولة عن 66٪ من عدد الساعات المعتمدة في برنامج البكالوريوس الذي حُوِّلَ إليه الطالب، وقد تم تشكيل لجنة للمعادلات مخصصة لهذا الغرض. ويشترط على الطالب أن يقضي ما لا يقل عن فصلين دراسيين في جامعة العلوم التطبيقية قبل التخرج، وبحد أدنى 30 ساعة معتمدة. وقد اطلعت لجنة المراجعة على نموذج معادلة طالب، ووجدت أن هذه الإجراءات مُطَبَّقة.

- تتم مراجعة شروط القبول في كلية العلوم الإدارية بصفة مستمرة؛ التزامًا بسياسة مراقبة ومراجعة البرامج، وتعتمد الكلية في ذلك على تقارير المقاييسات المرجعية التي تجريها، وعلى تقارير المراجعين الخارجيين للبرنامج، فضلًا عن استطلاع آراء أرباب الأعمال، والخريجين، والمجلس الاستشاري، وتحليل الأفواج. وقد أدت هذه المراجعة المستمرة إلى تعديل شروط القبول ببرنامج بكالوريوس في المحاسبة كان آخرها في مايو 2019.

المؤشر 2.2: أعضاء هيئة التدريس

توجد إجراءات واضحة لتعيين أعضاء هيئة التدريس، وتهيئتهم، وتقييم أدائهم الوظيفي، وترقيتهم، وتطويرهم مهنيًّا، تضمن ملاءمتهم للغرض الوظيفي، وتساعد على استبقائهم.

الحكم: *مستوف*

- تبين من خلال تقرير التقييم الذاتي، ومن خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، أن لدى الجامعة لوائح وسياسات وإجراءات واضحة لتعيين أعضاء الهيئتين الأكاديمية والإدارية وتهيئتهم، وترقيتهم، وتقييمهم بشكل دوري. وتبين أن الجامعة تحرص على تقديم تهيئة شاملة للموظف المستجد في بداية كل فصل دراسي. بالإضافة إلى أنها تسعى لتطوير الأكاديميين عن طريق تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس من خلال رئيس القسم، ومن قِبَلِ الطلبة، ويتم مناقشة النتائج في مجلس القسم؛ لاتخاذ القرارات اللازمة بشأنها. كما أن هناك لائحة خاصة بالترقيات لأعضاء هيئة التدريس، وإجراءات واضحة على مستوى القسم والكلية والجامعة؛ لتشجيعهم على تقديم ملفاتهم للترقية، حيث يمكن لعضو هيئة التدريس الترقي وفقًا لشروط وضوابط، من بينها أن يكون عضو هيئة التدريس قد أمضى خمس سنوات في الرتبة العلمية السابقة، وتحدد السياسة الحد الأدنى لعدد الأبحاث الواجب تقديمها للترقية فضلًا عن ضوابط جودة الأبحاث والنشر.

- يُشكل البحث العلمي أحد الركائز الثلاث للخطة الإستراتيجية للجامعة 2015–2020، التي تهدف إلى تطوير ثقافة البحث العلمي، وتقديم مخرجات بحثية عالية الجودة، وكذلك تقديم الخطة التشغيلية للبحث العلمي. كما تُشجع سياسة البحث العلمي على المساهمة البحثية لأعضاء هيئة التدريس من خلال دعم المشروعات البحثية، أو منح مكافآت لنشر البحوث، وتشجع لائحة البحث العلمي على أن ينشر أعضاء هيئة التدريس أبحاثهم في مجلات علمية مُحَكَّمة، وتُمْنَح حوافز مالية على ذلك. واطلعت لجنة المراجعة على قائمة بالأبحاث المنشورة لأعضاء هيئة التدريس، حيث تبين نشر 38 بحثًا خلال الثلاث سنوات الماضية، بعضها منشور في مجلات علمية مُحَكَّمة، ولكنها ليست ذات تصنيف عالٍ. ولذلك، تنصح لجنة المراجعة البرنامج بتشجيع أعضاء هيئة التدريس على نشر أبحاثهم في مجلات ذات تصنيفات عالمية عالية.

- يوضح تقرير التقييم الذاتي أن مسئوليات أعضاء هيئة التدريس مُدْرَجة في المادة 12 من لائحة أعضاء هيئة التدريس. وقد تبين للجنة المراجعة من خلال دليل الموظفين، أن الاحتياجات الخاصة بالمرأة كإجازة الوضع، وإجازة العِدَّة، وساعات الرضاعة أُخذت في الاعتبار بما يتوافق مع قانون العمل البحريني. وقد حدَّدَت اللائحة ساعات العمل الأسبوعي لأعضاء الهيئة التدريسية في الكلية بـ (45) ساعة عمل، بما يتناسب مع قانون العمل البحريني، وتتضمن تلك المهام: التدريس، الإشراف على

الرسائل الجامعية، البحث العلمي، الإرشاد الأكاديمي، مراجعات الطلبة، المشاركة في المجال واللجان الجامعية والواجبات الجامعية. وتبين من خلال تقرير التقييم الذاتي أن العقود المُبْرَمة مع أعضاء هيئة التدريس تتضمن تخصيص جزء من ساعات العمل الأسبوعية للبحث والأنشطة العلمية بمعدل خمس ساعات أسبوعيًّا بحد أدنى. كذلك تبين حسب تقرير التقييم الذاتي، أن لدى الجامعة "سياسة مكتب خدمة المجتمع"، وبموجبها يساهم أعضاء هيئة التدريس في أنشطة الخدمة المجتمعية، مثل: إلقاء المحاضرات لموظفين من جهات حكومية، أو تشريعية كمجلس النواب، ومجلس الشورى، ومنتسبي الجامعة، والعديد من المشاركات الأخرى التي تخدم المجتمع. وترى لجنة المراجعة – بوجه عام – أن عبء العمل كبير، وذلك بحسب المعمول به إقليميًّا، والذي يكون عادةً في حدود 40 ساعة في الأسبوع، كما أن العبء التدريسي كبير، خاصة على أعضاء هيئة التدريس الأصغر سنًّا؛ مما قد يؤثر سلبًا في تحقيق أهداف البحث العلمي، والمساهمة المجتمعية لأعضاء هيئة التدريس. وعليه، توصي لجنة المراجعة بتخفيض عبء العمل الأسبوعي لأعضاء هيئة التدريس بما يتناسب مع المعمول به إقليميًّا.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، والأدلة المُقَدَّمة التي تضمنت جدولًا بأعضاء هيئة التدريس للعام الجامعي 2020–2021م، إلى أن الهيئة الأكاديمية في قسم المحاسبة والتمويل تتكون من (15) عضوًا متفرغين يعملون بدوام كامل من ذوي الخبرات الأكاديمية المتنوعة. وقد لاحظت لجنة المراجعة تنوعًا في درجاتهم الأكاديمية، وتخصصاتهم على النحو التالي: 5 بدرجة أستاذ مشارك، 8 بدرجة مساعد، بالإضافة إلى 2 بدرجة محاضر. كما يتم الاستعانة بعدد من أعضاء هيئة التدريس من كليات أخرى؛ لتدريس المقررات العامة. ويُعَدُّ هذا العدد من أعضاء هيئة التدريس ملائمًا بالنسبة لعدد الطلبة المسجلين في البرنامج، والذي يبلغ 150 طالبًا. كما اطلعت لجنة المراجعة على السير الذاتية لأعضاء هيئة التدريس، والجداول الدراسية لهم، ووجدت أنهم يدرسون في إطار تخصصاتهم، ولديهم الخبرات المناسبة. وقد لوحظ أن أغلبية الكادر الأكاديمي (أكثر من الثلاثين) من الذكور (11 عضوًا من الذكور مقابل 4 عضوات من الإناث).

- لدى جامعة العلوم التطبيقية سياسة لتطوير الهيئة الأكاديمية، تهدف لتطوير إمكانيات ومهارات أعضاء هيئة التدريس. وتنفيذًا لهذه السياسات، فقد تم إنشاء وحدة تطوير أعضاء هيئة التدريس على مستوى الجامعة في العام الأكاديمي 2010–2011، بهدف تنظيم وإدارة التطوير المهني لأعضاء هيئة

التدريس من خلال الندوات، وورش العمل، والدورات التدريبية. ولدى الجامعة تعاون مشترك مع أكاديمية التعليم العالي البريطانية تم بموجبه منح 14 عضوًا من أعضاء هيئة التدريس الزمالة الأكاديمية. وتُقَدِّر لجنة المراجعة حصول أعضاء هيئة التدريس على الزمالة من أكاديمية التعليم العالي البريطانية. كما تتم مناقشة الاحتياجات التدريبية على مستوى مجلس القسم سنويًّا، ومن ثم تُرْسَل إلى العميد، ثم إلى وحدة تطوير أعضاء هيئة التدريس في الجامعة لتنفيذ الدورات. كما تتضمن الخطة التشغيلية للكلية أنشطة تتعلق بتدريب وتطوير أعضاء هيئة التدريس، إلا أن هذه الخطة لا تبين مدى استطلاع رأي هؤلاء الأعضاء فيما يتم اختياره من برامج لتطويرهم، ولا يشير تقرير التقييم الذاتي إلا إلى مناقشة الأمر مرة في كل عام في مجالس الأقسام. وبناءً على ذلك، توصي لجنة المراجعة بتطبيق آليات؛ لاستطلاع آراء هيئة التدريس فيما يُقَدَّم لهم من أنشطة للتطوير المهني، وقياس مدى مناسبتها وفاعليتها.

- تبين للجنة المراجعة من خلال الاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، أن لدى الجامعة سياسات تتعلق بالاحتفاظ بالموظفين، باستخدام نوعين من الأساليب: مزايا الموظفين، وتتمثل في: الرواتب، والتدريب، والمكافآت، والحوافز وغيرها، والعوامل البيئية (مثل نظام التقييم). كما يوضح تقرير التقييم الذاتي أن الجامعة تقوم باستبيان حول رضا الموظفين عن بيئة العمل، والأعباء الوظيفية ضمن أمور أخرى، وقد تم إجراء عدد من التعديلات على نظم العمل كنتيجة لما أظهرته تلك الاستبيانات، من أهمها: استخدام سُلَّم مطور للرواتب والزيادة السنوية، وتوفير الدعم والمكافآت المالية للبحوث العلمية، والمشاركات في المؤتمرات، وتوفير تأمين صحي لجميع الموظفين وعائلاتهم. ويوضح تقرير التقييم الذاتي أن معدل استبقاء أعضاء هيئة التدريس وصل إلى أكثر من 6 سنوات بالنسبة لـ 8 أعضاء، في حين وصل ما بين 3–6 سنوات بالنسبة للباقين.

المؤشر 2.3: الموارد المادية

الموارد المادية كافية من حيث العدد، والمساحة، والأجهزة وطريقة التجهيز، وتشمل: قاعات المحاضرات، وقاعات التدريس، والمختبرات، وغيرها من الأماكن المخصصة للدراسة، بالإضافة إلى المرافق الخاصة بتقنية المعلومات، والمكتبة، ومصادر التعلم.

الحكم: *مستوف*

- بعد اطلاع أعضاء لجنة المراجعة على المستندات الداعمة، وبعد المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج خلال الزيارة الافتراضية، ومرفق الفيديو التصويري للحرم الجامعي، تبين أن الحرم الجامعي مناسب، وقد بدأ تشغيله فعليًا في العام الأكاديمي 2013–2014، ويشتمل على سبعة طوابق، ويضم مبنى الكلية مكاتب إدارية لأعضاء الهيئة التدريسية، وقاعات دراسية متعددة مُزَوَّدة بجهاز حاسب آلي، وجهاز عرض مرئي، ومختبرات للحاسب الآلي (65 قاعة بما فيها المختبرات). كذلك فقد أنشأت الجامعة صفوفًا افتراضية خلال فترة جائحة كورونا؛ لمساعدة الطلبة على حضور المحاضرات، وتسليم الأبحاث والواجبات والامتحانات، والتواصل مع أساتذتهم بسهولة. ولذلك تُقَدِّر لجنة المراجعة كفاءة التجهيزات المكتبية، والقاعات، والمختبرات، بالإضافة إلى الجهود التي قامت بها الجامعة من تقديم الخدمات والدعم للطلبة خلال فترة جائحة كورونا.

- يؤكد تقرير التقييم الذاتي، توافر عدد مناسب من أجهزة الحاسب الآلي في القاعات الدراسية، والمكتبة، ومكاتب الأكاديميين، وأن الجامعة كلها مغطاة بشبكة الإنترنت WIFI، فضلًا عن وجود موقع إلكتروني للجامعة وبوابة إلكترونية. وتشتمل مرافق تكنولوجيا المعلومات على 545 جهاز حاسب آلي مكتبي متصل بشبكة الإنترنت، ومتصل ببرامج قواعد البيانات البحثية الإقليمية والدولية، ومنصة Moodle للتعلم الإلكتروني، ونظام معلومات الطلبة (SIS). وخلال جائحة كورونا تم التحول الكامل للتعلم الإلكتروني، حيث ساهمت المعدات والبرمجيات في سهولة التحول عبر استخدام منصة Moodle، وبرنامج Teams و Zoom؛ لشرح المحاضرات، والتواصل مع الطلبة، وإجراء الامتحانات، كذلك تبين للجنة المراجعة من خلال المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج الاستفادة من النظام في تقديم الواجبات المطلوبة، والأبحاث، والمشروعات، وأوراق العمل، وتقديم الامتحانات، ومناقشة البحوث الجامعية. ولكن، من ناحية أخرى لاحظت لجنة المراجعة – من خلال مراجعة مواصفات المقررات – عدم استخدام أو الاستعانة ببرامج تقنية حديثة، أو تطبيقات حديثة تدرس بالتزامن مع مقررات البرنامج كتلك التي تستخدم في سوق العمل مثل: Tally أو Sage 50، والتي من شأنها تهيئة الطلبة وتزويدهم بالمهارات التقنية الحديثة التي يمكن أن تعزز فرصهم في سوق العمل. لذا، تم الاستفسار عن ذلك أثناء الزيارة الافتراضية، حيث تأكدت لجنة المراجعة من عدم وجود هذه البرامج التقنية ضمن مرافق تقنية المعلومات بالجامعة. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بوضع خطة؛ لشراء برمجيات حديثة، والاستعانة بها في تقديم المقررات الدراسية، بناءً على استطلاع لأهم البرمجيات والتطبيقات التي

يستخدمها سوق العمل، وتضمينها في مقررات برنامج بكالوريوس في المحاسبة قدر المستطاع؛ لتمكين الطلبة من الانخراط في سوق العمل بسهولة.

- حسب تقرير التقييم الذاتي، والأدلة المُقَدَّمة، فإن لدى مكتبة الجامعة عددًا مناسبًا من المواد البحثية والكتب، بالإضافة إلى الاشتراك في 15 دورية ورقية، وستة من قواعد البيانات العالمية المتوفرة باللغتين الإنجليزية والعربية، مثل: TheLearnBook وEBSCO وEmerald Insight و Dar Almandumah. وقد اتضح من خلال المقابلات مع الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس أن هناك تواصلًا بين الكليات والمكتبة؛ لتوفير المصادر التي يحتاجها الطلبة، كما يُستفاد من المعلومات المجمعة حول استخدام المصادر وقواعد المعلومات الموجودة في تجديد الاشتراكات السنوية لها. ويبين تقرير وفيديو الحرم الجامعي وجود أماكن مخصصة لجلوس الطلبة للدراسة والمراجعة ملحقة بأروقة المكتبة، كما أنه تم تخصيص عدد من القاعات المغلقة؛ لإجراء البحوث بمعزل عن أروقة المكتبة. كما تُنَظِّم المكتبة دورات؛ لتعريف الطلبة بكيفية استخدام مواردها.

- يشير تقرير التقييم الذاتي إلى آليات واضحة تتبعها الجامعة في المتابعة والإشراف على عمليات الصيانة الدورية والطارئة، كما تشير الأدلة المرفقة إلى وجود عقود خاصة بالنظافة، وصيانة بعض المرافق الحيوية، مثل: المصاعد، والنوافذ، والتعقيم، وتُقَدَّم عنها تقارير دورية. وتتولى إدارة تقنية المعلومات والاتصالات، وإدارة المعرفة تقديم الدعم الفني لأعمال صيانة كافة المرافق المتعلقة بتقنية المعلومات، كما يتم إجراء صيانة منتظمة وتحديثات على الأجهزة والبرامج بشكل دوري.

- وفقًا للأدلة المقدمة، توجد لدى الجامعة سياسة وإجراءات للأمن والسلامة، تطبقها الجامعة؛ لضمان بيئة عمل آمنة ومريحة لموظفيها، وطلبتها، وزُوَّارها أثناء تواجدهم في مرافق الجامعة المختلفة. كذلك توفر الجامعة الرعاية الصحية لمنتسبيها، بإنشاء وحدة صحية تضم أجهزة إسعاف أولية، وتشرف عليه ممرضة تعمل بدوام كامل. وفي الآونة الأخيرة في ظل جائحة كورونا، شكلت الجامعة (لجنة كوفيد – 19) برئاسة رئيس الجامعة، وبعضوية عدد من الأكاديميين والإداريين؛ لتتخذ جميع الإجراءات والاحتياطات لتوفير السلامة الصحية لمنتسبي الجامعة. وقد اتخذت اللجنة عددًا من القرارات، من ضمنها: اعتماد نظام التعليم عن بعد، وتخفيض نسبة حضور الأكاديميين والإداريين، وعقد الاجتماعات عن طريق منصة Moodle، وتوفير أجهزة قراءة الحرارة، وإجراء اختبارات كورونا مجانًا، وتحويل

الخدمات الطلابية للنظام الإلكتروني، سواء بالنسبة للتقديم للقبول، أو دفع الرسوم وشراء وتسلم الكتب الدراسية.

المؤشر 2.4: نظم إدارة المعلومات

توجد نظم مفعلة لإدارة المعلومات ومتابعتها، تدعم عمليات صنع واتخاذ القرار، وتُقَيِّم استخدام المختبرات ونظم التعلم الإلكتروني، والمصادر الإلكترونية، إلى جانب السياسات والإجراءات التي تضمن أمن وسلامة سجلات الطلبة ودقة النتائج.

الحكم: *مستوف*

- يوضح تقرير التقييم الذاتي أن لدى الجامعة نظامًا آمنًا وموثوقًا؛ لإدارة البيانات والمعلومات، يضم كافة المعلومات عن الطلبة بدءًا من إجراءات التسجيل، وإدخال درجات الطلبة، وكل ما يتعلق بالامتحانات، وجداول المحاضرات، والإرشاد الأكاديمي، وغيرها من الخدمات التي تخص الطلبة، والكادر الأكاديمي والإداري، كما يسمح النظام بتخزين واسترجاع كافة البيانات المتعلقة بالطالب منذ التحاقه بالجامعة حتى تخرجه فيها. وتضمنت الأدلة نماذج لتقارير مجمعة بواسطة نظام معلومات الطالب، والتي من شأنها مساعدة صُنَّاع القرار في اتخاذ القرارات اللازمة، والمتعلقة بالعملية التعليمية.

- تضمن تقرير التقييم الذاتي، والأدلة الداعمة الإشارة إلى تقارير استخدام المكتبة من قِبَلِ الأساتذة والطلبة، وقد وضح أعضاء هيئة التدريس، والإدارة العليا للبرنامج – في أثناء المقابلات – كيفية استفادة برنامج بكالوريوس في المحاسبة من التقارير المختلفة في صنع القرارات؛ فعلى سبيل المثال، ذُكر أنَّ الإحصائيات والتقارير المتعلقة بالمكتبة تُستخدم في تجديد الاشتراكات السنوية لقواعد البيانات والدوريات، كذلك فإذا لوحظ انخفاض نسبة استخدام بعض قواعد البيانات، فيتم إجراء حملات توعوية للطلبة والباحثين من خلال عقد ورشات عمل؛ للتعريف بأهمية مصادر المعلومات وطرائق استخدامها.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تبين للجنة المراجعة أن الجامعة تقوم باتباع سياسة السرية؛ لضمان أمن، وسلامة، ودقة سجلات الطلبة. ولضمان أمن وسلامة هذه السجلات، يتم عمل ثلاث نسخ احتياطية يُحْتَفَظ بها داخل وخارج الجامعة؛ وذلك تحسُّبًا لأية أخطاء، أو ظروف تقنية، أو خلل في النظام المأخوذ به يؤدي لحذفها بحيث يكون من السهل استرجاع جميع هذه البيانات، وكذلك تحرص الجامعة

على توفير الأمان اللازم لنظام معلومات الطالب من حيث منع وصول غير المصرح لهم لهذه البيانات أو التعديل فيها. وبوجه عام ترى لجنة المراجعة أن هذه الإجراءات مناسبة.

- تتضمن وثيقة اللوائح الداخلية لجامعة العلوم التطبيقية سياسات وقرارات الجامعة؛ لإصدار واعتماد الشهادات الممنوحة للخريجين. وقد لوحظ أن الشهادات الممنوحة لخريجي البرنامج واضحة، وتتضمن كافة البيانات المتعلقة بالدرجة العلمية التي يحصل عليها الطالب مقرونة بموافقة مجلس التعليم العالي على منحها. أما بالنسبة لوقت إصدار الشهادات، فعلى الرغم من عدم النص عليه في الوثائق ذات الصلة؛ إلا أن الشهادات تصدر في وقت مناسب على نحو ما تبين خلال المقابلات.

المؤشر 2.5: المساندة الطلابية

يوجد دعمٌ ملائمٌ ومتوافرٌ للطلبة فيما يتعلق بإرشادهم وتقديم الرعاية لهم، بمن في ذلك الطلبةُ من ذوي الاحتياجات الخاصة، والطلبة الجدد، والطلبة المنقولون، والطلبةُ المعرضون لخطر الإخفاق الأكاديمي.

الحكم: *مستوف*

- يتبين من تقرير التقييم الذاتي أن الجامعة أنشأت "وحدة الدعم الفني"، والتي تضم خمسة موظفين متخصصين في تكنولوجيا المعلومات؛ من أجل تقديم الدعم، والتوجيه، والمشورة للموظفين والطلبة. ويوجد سبعة من الكادر الإداري في المكتبة، وسبعة آخرون في قسم إدارة تكنولوجيا المعلومات؛ لتقديم الدعم الفني للطلبة. بالإضافة إلى وجود مكتب الإرشاد في عمادة شؤون الطلبة؛ لتقديم خدمات الدعم، والإرشاد التربوي، والاجتماعي، والوقائي للطلبة، ومساعدتهم في التغلب على مشكلاتهم الاجتماعية، وهناك مرشد أكاديمي لكل طالب يتولى إرشاده، ومتابعة مسيرته الأكاديمية. بجانب ذلك، يوجد مكتب للخدمات الطلابية تابع لعمادة شئون الطلبة، والذي يختص بتقديم جميع الخدمات الطلابية والأكاديمية للطلبة، كما أنشأت الجامعة صندوقًا؛ لتقديم المساعدات المالية للطلبة المحتاجين. وخلال فترة جائحة كورونا تم إنشاء خط ساخن للجامعة؛ لتقديم المساعدة للطلبة.

- تبين من تقرير التقييم الذاتي أن لدى الجامعة "سياسة الخدمات المهنية والخريجين"، وبموجبها تُقَدِّم الجامعة الدعم الوظيفي للطلبة والخريجين من خلال مكتب التطوير الوظيفي وشؤون الخريجين، والذي يقوم بأنشطة متعددة، ومنها تنظيم ورشة عمل للطلبة المتوقع تخرجهم حول كيفية كتابة السيرة الذاتية

والتعامل في المقابلة الشخصية. كما يتم تنظيم معرض توظيف سنوي، وقُدِّمَ تقرير عنه. كما تم إنشاء نادي الخريجين، وقد أشاد الخريجون الذين تمت مقابلتهم في أثناء الزيارة الافتراضية باللقاء السنوي "لمُّ الشمل" الذي ينظمه نادي خريجي جامعة العلوم التطبيقية الذي يتيح الفرصة لهم بالتواصل مع أعضاء هيئة التدريس، والطلبة الحاليين، واستعراض تجاربهم. ولذلك، تُقَدِّر لجنة المراجعة الخدمات المُقَدَّمة من قِبَلِ البرنامج لطلبته وخريجيه فيما يتعلق بالدعم الوظيفي والإرشاد المهني.

- وفقًا للوائح الداخلية لجامعة العلوم التطبيقية، ودليل تهيئة الطلبة الجدد، تقوم الجامعة بتنفيذ عدد من الإجراءات؛ لدعم الطلبة الجدد المقبولين في البرنامج، والمنقولين من جامعات أخرى، من بينها: يوم التهيئة الذي تنظمه عمادة شؤون الطلبة، ومجلس الطلبة في بداية العام الأكاديمي؛ بهدف تعريف الطلبة بسياسات ولوائح الجامعة، وكذلك بنظام الدراسة، بالإضافة إلى حقوقهم، وواجباتهم، والخدمات، والتسهيلات التي توفرها الجامعة. كما تُقام جولات داخلية للطلبة من قِبَلِ مرشدين في مجلس الطلبة؛ لتعريفهم على البنية التحتية للجامعة، ومنها: قاعات الدراسة، ومواقف السيارات، ومكاتب أعضاء التدريس وغيرها من المرافق. ويتم تزويدهم بمجموعة من الكتيبات التي تحتوي على معلومات عن نظام الدراسة بجامعة العلوم التطبيقية. وأكد الطلبة أثناء الزيارة الافتراضية على أهمية يوم التهيئة الذي زَوَّدَهم بمعلومات مهمة ساعدتهم على التأقلم مع البيئة، والبنية التحتية للجامعة.

- وفقًا لسياسة الإرشاد الأكاديمي، يقوم المرشد الأكاديمي بمساعدة الطلبة على الوصول للمستوى المُبَيَّن في مواصفات الخريجين، حيث يتم تخصيص مرشد أكاديمي لكل طالب، ويتمثل دوره في التوجيه الأكاديمي للطالب؛ لاختيار المواد وموضوعات التخرج، ومتابعة المسيرة الأكاديمية حسب لوائح الجامعة والإجراءات المتبعة. وتدعم وحدة الإرشاد والتوجيه التابعة لدائرة القبول والتسجيل دور المرشدين الأكاديميين. كذلك يقوم كل مشرف أكاديمي بتقديم تقرير سنوي عن تقدم الطلبة والطلبة المتعثرين، واقتراح الحلول لهم؛ لتجاوز هذا التعثر الأكاديمي. ووفقًا للأدلة الإضافية المُقَدَّمة، فإنَّ عدد الطلبة المتعثرين والمُعرَّضين للخطر في برنامج المحاسبة في تراجع على مدار الثلاث سنوات الأخيرة، حيث بلغ إجمالي عدد الطلبة المسجلين في العام الأكاديمي 2018-2019، 139 طالبًا، وبلغ عدد الطلبة المعرضين للخطر منهم 48؛ أي بنسبة 35٪. في حين بلغ إجمالي عدد الطلبة المسجلين في العام الأكاديمي 2019–2020، 153 طالبًا، وبلغ عدد المعرضين للخطر منهم 49 طالبًا؛ أي بنسبة 32٪. أما في العام الأكاديمي 2020–2021، بلغ إجمالي عدد الطلبة المسجلين 144 طالبًا، وبلغ

عدد المعرضين للخطر منهم 10؛ أي بنسبة 7٪. وتدل هذه الإحصائيات على تناقص عدد الطلبة المعرضين للخطر، وهذا مؤشر إيجابي لتقدم التحصيل الدراسي للطلبة.

- وفقًا لسياسة المساواة والتنوع في جامعة العلوم التطبيقية، تلتزم الجامعة بتوفير/ بإيجاد بيئة يتم فيها تقييم الاختلافات وتوافر تكافؤ الفرص للموظفين والطلبة والأطراف ذات العلاقة؛ كما أنها تحدد أنواع التمييز المحظورة، والتي بناءً عليها يمكن رفع شكوى. وقد تبين للجنة المراجعة – بعد الاطلاع على قائمة الأندية الطلابية – أن الطالبات يتمتعن بمشاركة متميزة في تلك الأندية وإدارتها؛ مما يعكس أن الفرصة متاحة تمامًا أمامهن، وبدون أي تمييز؛ للانخراط في الحياة الجامعية. وقد وضعت جامعة العلوم التطبيقية سياسة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، وتتضمن السياسة العديد من التسهيلات، مثل: توفير فريق عمل متخصص؛ لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة، سواء بتقديم الدعم المالي أو المعنوي، كذلك تضمن الجامعة تسهيل عملية نقل الكراسي المتحركة لتلك الفئة عبر بوابات، ومصاعد خاصة، ودورات مياه مناسبة لهم، كما توفر حواسيب بشاشة مقاس 32 بوصة للمعاقين بصريًّا. بالإضافة إلى وجود ترتيبات تلائم الاحتياجات الخاصة بالمرأة كالاستراحة، وأماكن الصلاة المخصصة للسيدات.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، توفر الجامعة الدعم المناسب للطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي عن طريق الإرشاد والتوجيه من قِبَلِ القبول، والتسجيل، والأساتذة الأكاديميين المُعَيَّنين كمرشدين أكاديميين، حيث إن لدى الجامعة نظامًا خاصًّا يرسل تحذيرًا للطالب، وللمرشد الأكاديمي في حالة وصول المعدل ما بين 60–62%؛ من أجل تقديم الدعم اللازم، ولا يحق للطالب التسجيل دون الرجوع للمرشد الأكاديمي. علمًا بأن الحد الأدنى للمعدل التراكمي المقبول للطالب هو 60%، وبمجرد انخفاض المعدل التراكمي للطالب تحت هذه النسبة يُعَدُّ الطالب في مرحلة الخطر، ويتم حينها التواصل من قِبَلِ المرشد الأكاديمي مع الطالب؛ لمعرفة أسباب ضعف أدائه، والعمل على مساعدته، وشرح عواقب الاستمرار بهذا الأداء الضعيف الذي قد يتسبب في فصل الطالب. ولدى جامعة العلوم التطبيقية سياسة الإرشاد الأكاديمي، وسياسة الطلبة المعرضين للخطر، والتي تنظم كيفية تقديم الدعم الأكاديمي للطلبة، والتدخل في الوقت المناسب؛ لمتابعة مستوى تقدمهم. ويقوم المرشدون الأكاديميون في كلية العلوم الإدارية بالاتفاق على خطة عمل مع الطالب؛ لضمان تحسين معدله التراكمي، وقد تتضمن الإستراتيجيات التغيير إلى برنامج بديل، أو إعادة جدولة عبء عمل الطالب؛ لتقليل عدد المقررات

التي يقوم بتسجيلها خلال الفصل الدراسي. وقد وضح أعضاء هيئة التدريس خلال المقابلات أنه وبالإضافة إلى ذلك، وحيثما كان ذلك مناسبًا، يقدم المرشد الأكاديمي إرشادات حول تقنيات الدراسة، ويسعى إلى تشجيع الطلبة على زيادة تركيزهم على دراساتهم. ولا يمكن للطلبة المعرضين للخطر، أو تحت المراقبة التسجيل في المقررات دون مناقشة وضعهم، والحصول على موافقة مرشدهم الأكاديمي.

- تستخدم الجامعة عددًا من الاستبيانات؛ لجمع التغذية الراجعة من الطلبة، وهي: استبيان تجربة الطالب الجديد، واستبيان تقييم المقرر، واستبيان رضا الطلبة، واستبيان الطلبة في سنة التخرج، واستبيان رضا الخريجين، وتقييم أرباب الأعمال لخريجي الجامعة، واستبيان تقييم رضا الطلبة عن التعليم الإلكتروني. وكما هو مُبَيَّن في دليل ضمان الجودة، تقع على عاتق متلقي التغذية الراجعة التي تم جمعها من خلال الاستبيانات (الإدارة العليا، عمداء الكلية، رئيس المجالات التشغيلية وقادة البرامج) مسئولية تقييم التغذية الراجعة، واتخاذ إجراءات عند الضرورة، ومراقبة التنفيذ. وقد تم تشكيل لجنة التجربة الطلابية بقرار من رئيس الجامعة؛ لمتابعة الملاحظات الواردة في هذه الاستبيانات، والاستجابة إلى هذه الملاحظات، وتعقد هذه اللجنة اجتماعات دورية؛ لمتابعة نتائج هذه الاستبيانات، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. ويتضح من نماذج محاضر اجتماعات هذه اللجنة الاستفادة من نتائج هذه الاستبيانات في تحسين الخدمات المقدمة للطلبة، ومنها: إنشاء غرفة الأندية الطلابية، وإنشاء متجر داخل الحرم الجامعي، وتغيير مُزَوِّد خدمة تقديم الطعام. وعلى الرغم من أهمية الاستبيانات لتطوير الخدمات التي تقدمها الجامعة، إلا انه لوحظ أثناء الزيارة الافتراضية عدم معرفة غالبية الطلبة عن تلك الاستبيانات، وبالتالي كانت الاستجابة لها ضعيفة كما سيتم الاشارة إليه بالتفصيل في المعيار الرابع.

المعيار (3)

المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين

يستوفي الطلبة والخريجون المعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة المُقَدَّمة في مملكة البحرين، وعلى المستويين الإقليمي والدولي.

المؤشر 3.1: فاعلية التقييم

يوجد تقييم فعال، وتتم محاذاته مع مخرجات التعلم؛ لضمان تحقيق مواصفات الخريجين، والمعايير الأكاديمية للبرنامج.

الحكم: *مستوف*

- لدى الجامعة سياسة مُعْلَنة وواضحة للتقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، والتي تتضمن النص على عدة أساليب ينبغي مراعاتها عند تصميم أدوات التقييم، وهي: ملاءمتها لقياس مخرجات التعلم المستهدفة، موثوقية معايير التقييم، العبء المناسب، الشفافية، تنوع إستراتيجيات التقييم، حماية سرية التقييم والنتائج. وبالاطلاع على وثيقة توصيف البرنامج، تبين استخدام أساليب تقييم متنوعة، وتتلاءم مع المخرجات التعليمية. وللتحقق من ملاءمة أدوات التقييم مع مستويات المقررات الدراسية ومخرجاتها، تطبق الجامعة عددًا من الإجراءات، والتي من ضمنها سياسة المقايسة المرجعية، وسياسة الممتحن الخارجي، حيث تشير تقارير المقايسة المرجعية، إلى مناسبة تدرج أدوات التقييم المُتَّبَعة بالبرنامج مقارنة مع برامج المحاسبة في الجامعات النظيرة، كما يؤخذ بالتغذية الراجعة للمدقق الخارجي في تحسين عملية التقييم. وتؤكد تقارير التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، بشمولية الأسئلة المُتَّبَعة في التقييمات الرئيسة، وتنوعها، وعمقها، وملاءمتها لمستوى المقرر. ومن خلال مراجعة عينة من التقييمات الرئيسة المُطَبَّقة في مختلف المقررات، تأكد للجنة المراجعة ملاءمة مستوى صعوبة الأسئلة المُسْتَخْدَمة لمختلف المقررات، وبما يتناسب مع مستوى المقرر.
- وفقًا لسياسة التعلم والتعليم والتقييم، وسياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، فإنَّ البرنامج يتأكد من محاذاة التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة ومواصفات الخريجين، من خلال عدة مصفوفات، حيث

تحتوي مواصفات المقررات الدراسية على جدول يربط بين أساليب التقييم المختلفة مع المخرجات التعليمية للمقرر. من ناحية أخرى توجد مصفوفة تربط مخرجات التعلم للمقررات مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومصفوفة أخرى لربط مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج مع مواصفات الخريجين. ويتم التأكد من دقة الربط من خلال تقرير المدقق الداخلي، ومنسق المقرر، وكذلك المدقق الخارجي. وبعد تصحيح الامتحانات، يتم تفريغ الدرجات، وتوزيعها على المهارات؛ لتحديد نسب تحقق المخرجات التعليمية للمقرر، ويتم تجميع ذلك ضمن محتويات ملف المقرر. وللتأكد من المواءمة في حالة تعدد الشعب للمقرر، فإن لمنسق المقرر دورًا مهمًّا في تنسيق الجهود بين أعضاء هيئة التدريس لنفس المقرر؛ لضمان توحيد التقييمات المُتَّبَعة لقياس المخرجات التعليمية للمقرر. كما تساهم الإجراءات الخاصة بالتدقيق الداخلي القبلي والخارجي في اتساق وملاءمة أدوات التقييم؛ لقياس مخرجات التعلم ملاءمتها مع مستويات المقررات، وبالتالي تحقيق مواصفات الخريجين، وقد عَزَّز ذلك، ما ذكره أعضاء هيئة التدريس بالبرنامج، والمعنيين بعمليات التدقيق الداخلي والخارجي أثناء اللقاءات التي تمت خلال زيارة المراجعة الافتراضية.

- يَتَّبِع البرنامج عدة آليات؛ لضمان تلبية إنجازات الخريجين لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، من ضمنها قياس مستوى تحقق المقررات في السنوات النهائية، مثل مقرر التدريب الميداني وبحث التخرج، حيث يتم تكليف الطالب بمهام واضحة يتم تقييمها من قِبَلِ كل من المشرف الأكاديمي، والمشرف الميداني وفق آلية واضحة؛ للتحقق من اكتساب مخرجات تعليمية واضحة. بالإضافة إلى ذلك، يتم التحقق من تلبية إنجازات الخريجين لمخرجات التعلم من خلال إجراءات التدقيق الداخلي والخارجي القبلية والبعدية، بالإضافة إلى استخدام مصفوفة التحقق التي تربط مخرجات التعلم المُسْتَهْدِفة للمقررات مع مخرجات التعلم المُسْتَهْدِفة للبرنامج، حيث يقوم منسق المقرر مع نهاية كل فصل دراسي بقياس مدى تحقق مخرجات المقرر، والذي ينعكس على ملف المقرر الفصلي، وملف تقييم المقررات المُجَمَّع في حال تعدد الشُّعب لنفس المقرر.

- تتضمن بعض السياسات على مستوى الجامعة آليات لمتابعة تنفيذ عملية التقييم وتحسينها، منها: سياسة التعلم والتعليم والتقييم، سياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، سياسة وإجراءات تطوير البرنامج الجديد، سياسة الممتحن الخارجي، والتي يتم من خلالها العمل على التقييم المستمر للإجراءات المتعلقة بالتقييم، وتحسين أدوات التقييم وإجراءاته وصولًا إلى تحقيق مخرجات التعلم للمقررات والبرامج،

حيث تساهم إجراءات المراجعة الفصلية من خلال تقارير المقررات بالتأكد من مدى تحقق مخرجات التعلم، والعمل على تحسينها، وكما تساهم تقارير التدقيق القبلي الداخلي والخارجي في تحسين أدوات التقييم بشكل مستمر. بالإضافة إلى ذلك، تساهم إجراءات المراجعة الدورية للبرنامج، في العمل على تحسين البرنامج ومخرجاته بشكل عام، بالإضافة إلى العمل على التحسين المستمر لأدوات التقييم المُسْتَخْدَمة، والتي تسهم في تعزيز تحقق مخرجات التعلم للبرنامج، ومواصفات الخريجين بما يلبي احتياجات سوق العمل، حيث تأكد للجنة المراجعة من خلال المقابلات مع المعنيين بالتدقيق الداخلي والخارجي من فاعلية الإجراءات المُتَّبَعة؛ للتأكد من تنفيذ عملية التقييم بشكل مناسب، والعمل على تحسينها بشكل مستمر.

المؤشر 3.2: النزاهة الأكاديمية

تكفل النزاهة الأكاديمية من خلال التنفيذ المتسق للسياسات والإجراءات ذات الصلة التي تمنع الانتحال الأكاديمي وغيره من أشكال السلوك الأكاديمي غير القويم (مثل الغش، وتزوير النتائج، وتكليف الطلبة لآخرين لأداء أعمالهم).

الحكم: *مستوف*

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، توجد سياسات وإجراءات خاصة بالنزاهة الأكاديمية منشورة على موقع الجامعة الرسمي ونظام التعلم الإلكتروني، ومُتاحة من خلال مركز المعرفة الجامعي لاستخدام الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى تضمينها ضمن برنامج التهيئة الخاصة بالطلبة، والذي يشرف عليه عمادة شؤون الطلبة، وبرنامج التهيئة لأعضاء هيئة التدريس. وتتضمن تلك السياسات: لائحة للمخالفات المسلكية، سياسة أخلاقيات البحث العلمي، لائحة البحث العلمي، وسياسة سوء السلوك الأكاديمي والانتحال، وقواعد ولائحة الامتحان. كما تقوم الجامعة بتوفير الوسائل التقنية التي تساعد عضو هيئة التدريس والطالب في التعرف على نسب الانتحال والاقتباس؛ للتحقق من أعمال الطلبة المكتوبة، ويتم تدريب كل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على استخدام برنامج Turnitin؛ لكشف الانتحال الأكاديمي، حيث أكدت اللقاءات مع الطلبة درايتهم بالبرنامج، والعمل على استخدامه في المهام التي تتطلب ذلك. كما تُعْقَد ورش العمل الدورية الإثرائية؛ لزيادة توعية الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بهذه السياسات والإجراءات. وعلى الرغم من ذلك، فقد لوحظ في أثناء المقابلات مع الطلبة والخريجين أنهم

لم يكونوا على دراية كافية بالإجراءات والسياسات المتعلقة بالانتحال الأكاديمي، والعقوبات المترتبة في حال الوقوع في مثل هذه المخالفات؛ مما قد يؤدي إلى وقوعهم في هذه المخالفات وتكرارها. وبناءً على ذلك، فإن لجنة المراجعة توصي بضرورة تكثيف الجهود في تعريف الطلبة بالسياسات، والإجراءات المتعلقة بالنزاهة الأكاديمية، وعقوبة الانتحال الأكاديمي.

- تتخذ جامعة العلوم والتطبيقية إجراءات استباقية تسعى من خلالها لتعريف الطالب بأهمية الالتزام بممارسات النزاهة الأكاديمية، والبعد عن الانتحال والإخلال بأخلاقيات البحث العلمي، وذلك من خلال اليوم التعريفي للطلبة فور التحاقهم بالجامعة، كما يساهم برنامج Turnitin في مساعدة كل من الطالب وعضو هيئة التدريس في التعرف على حالات الإخلال بأخلاقيات البحث العلمي والنزاهة الأكاديمية. وتتدرج العقوبات على الانتحال الأكاديمي من الإنذار إلى عرض المخالفة على لجنة تأديب، وتسجيلها في سجل الطالب الدراسي. وقد أكد على ذلك ما أورده المعنيون بإدارة البرنامج، وأعضاء هيئة التدريس أثناء المقابلات التي عُقِدَت خلال زيارة المراجعة الافتراضية.

- تبين من خلال الأدلة المُقَدَّمة، وجود سجل لدى الكلية يتضمن توثيقًا للمخالفات الأكاديمية والمسلكية للطلبة، والجزاءات المُطَبَّقة بشأنها. وبمراجعة محاضر اجتماعات لجنة المخالفات المسلكية، اتضح رصد حالات غش أو شروع في الغش، وبعض المخالفات المتعلقة بالامتحانات، مثل: عدم الالتزام بإجراءات الامتحانات، كما تبين أن الجزاءات المُطَبَّقة على هذه الحالات متناسبة مع المخالفة التي تم تحقيقها. وفي أثناء المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس علمت لجنة المراجعة أن الكلية تتبع إجراءات استباقية بالنسبة للمخالفات المتعلقة بالانتحال الأكاديمي، حيث يتم كشفها والتعامل معها في وقت مبكر، وأن الأمر لا يصل في هذه الحالات إلى حد إحالته إلى لجنة المخالفات الأكاديمية والمسلكية.

المؤشر 3.3: التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم

توجد آليات مُطَبَّقة لقياس مدى فاعلية نظم التدقيق الداخلي والخارجي الخاصة بالبرنامج، والتي تستخدم في وضع أدوات التقييم، ومنح الدرجات للطلبة على إنجازاتهم.

الحكم: *مستوف*

- تتضمن سياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة إجراءات رسمية ملائمة للتدقيق الداخلي للتقييمات، حيث يتم ذلك من خلال رئيس القسم المعني، والذي يقوم – بشكل فصلي – بتحديد مُدَرِّسي ومنسقي المقررات، والمدققين الداخليين لكل مقرر وفق إجراء واضح يراعى فيه تخصص وكفاءة وشفافية المدقق الداخلي عند تحديد المقررات التي سيدققها. ووفقًا للمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، فإنَّ المدقق الداخلي يقوم بالتدقيق القبلي للتقييمات، وإبداء مرئياته فيما يتعلق بعدة أمور من بينها: أدوات التقييم، ومدى مناسبة الأسئلة مع مستوى المقرر ومخرجات التعلم الخاصة به، وبدوره يقوم كل من رئيس القسم ومنسق البرنامج باستعراض الملاحظات، والعمل على إجراء التحسينات وفقًا لها، كما يتم التدقيق البعدي الداخلي؛ للتأكد من أن التقييم والتصحيح جاءا بشكل عادل، ومناسب، ومتوائم مع معايير التصحيح والتغذية الراجعة. وقد قُدِّمَت أدلة إضافية؛ لتأكيد فاعلية تطبيق هذه الإجراءات، ودورها في إدخال تحسينات على عملية التقييم.

- اتضح من تقرير التقييم الذاتي، ومن خلال المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج وجود عدة آليات؛ للتحقق من فاعلية التدقيق الداخلي وإجراءاته؛ فعلى سبيل المثال يتأكد منسق البرنامج من أن توصيات المدقق الداخلي قد تمت معالجتها من خلال التأكد من سلامة الإجراءات، ورفع النسخ المُعَدَّلة للتقييمات التي تتضمن ملاحظات المدقق الداخلي المعتمدة، كما يتم توثيق كل هذه الإجراءات في التقرير السنوي للبرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التدقيق الخارجي يمثل آلية أخرى؛ للتحقق من سلامة التدقيق الداخلي. كما قُدِّمَ دليل إضافي على قيام رئيس القسم بتقييم فاعلية التدقيق الداخلي وفق إجراءات واضحة ومُوَثَّقة في نموذج التدقيق الداخلي. علاوة على ذلك، يُجري مركز ضمان الجودة والاعتمادية بالجامعة – بشكل مستمر – تدقيقًا على عمليات وإجراءات التدقيق القبلي الداخلية.

- يتم التدقيق الخارجي للتقييمات وفق سياسة الممتحن الخارجي التي تتضمن إجراءات واضحة، وملائمة لعملية التدقيق الخارجي للتقييمات، بما في ذلك معايير اختيار المدققين الخارجيين، والذين بلغ عددهم خمسة مدققين خارجيين، حيث تتم عملية اختيارهم من قِبَلِ القسم، ويراعى فيها تخصصاتهم الأكاديمية، ثم تُعْتَمَد هذه الاختيارات من قِبَلِ مجلس الجامعة بعد توصية مجلس الكلية. كما يُراعي القائمون على البرنامج إسناد المقررات الدراسية بالبرنامج بناءً على الخلفيات العلمية للمدققين الخارجيين. وتركز عملية التدقيق الخارجي للتقييمات على التقييمات الختامية للمقررات الدراسية، ويتم الاستجابة للملاحظات في حال وجودها، وقبل تطبيق التقييم على الطلبة. ولكن من خلال مراجعة قائمة المدققين

الخارجيين المعتمدة، اتضح أن جميع المدققين الخارجيين الخمسة من جنسية واحدة ومن جامعة واحدة، وبناءً على ذلك، توصي لجنة المراجعة بمراجعة المعايير المتعلقة باختيار المدققين الخارجيين، بحيث يراعى فيها التنوع من حيث الجامعات التي ينتمون إليها وخلفياتهم الأكاديمية، حيث سيسهم ذلك في تعزيز جودة وكفاءة إجراءات التدقيق الخارجي.

- يوضح تقرير التقييم الذاتي أن عملية التدقيق الخارجي أسهمت في مراجعة وتحسين كلٍّ من المقررات الدراسية والبرنامج، ومن ضمن هذه التحسينات تعديل الخطة الدراسية بإضافة مقررات دراسية جديدة. كذلك يتم الأخذ بتوصيات المدقق الخارجي ضمن عملية المراجعة السنوية للبرنامج؛ فعلى سبيل المثال لاحظت لجنة المراجعة أن أحد المراجعين الخارجيين يراجع من خمسة إلى ثمانية مقررات في السنة، كما لاحظت أنه قدم بعض الملاحظات، من أهمها تلك الملاحظة التي تتعلق بتحويل مقرر المحاسبة الضريبية من مقرر اختياري إلى إجباري؛ ليتناسق مع تطبيق ضريبة القيمة المضافة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك ملاحظاته المتعلقة بدمج بعض المقررات. كما قُدِّمَت أدلة على مساهمة التدقيق الخارجي القبلي في التأكد من وضوح التقييم، ومناسبته لمستوى المقرر ومخرجات التعلم.

- يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن مسئولية تقييم مدى فاعلية التدقيق الخارجي للبرنامج تقع ضمن مسئوليات رئيس وحدة ضمان الجودة بالكلية، والذي يقوم بتقييم المدقق الخارجي وفق نموذج مُعْتَمَد من قِبَلِ مركز ضمان الجودة والاعتمادية، حيث أشار تقرير التقييم الذاتي إلى أن عملية التقييم تتم وفق معايير محددة، وبمراجعة الأدلة الإضافية اتضح أنها تضمنت نماذج لتقييم المدقق الخارجي، وليس عملية التدقيق الخارجي ذاتها ومدى فاعليتها، ومن ثم توصي لجنة المراجعة بتطوير آليات رسمية مناسبة؛ لتقييم عملية التدقيق الخارجي، والاستفادة من نتائج هذا التقييم في تحسين عملية التدقيق الخارجي بشكل عام.

المؤشر 3.4: التعلم القائم على العمل

حيثما يُطَبَّق التعلم القائم على العمل، توجد سياسة وإجراءات لإدارة عملية التعلم القائم على العمل وتقييمها؛ للتأكد من أن خبرة التعلم المُقَدَّمة مناسبة من حيث المحتوى والمستوى؛ لتلبية مخرجات التعلم المطلوبة.

الحكم: *مستوف جزئيًا*

- لدى جامعة العلوم التطبيقية سياسة التدريب الميداني، ووفقًا لهذه السياسة تم تصميم مقرر التدريب الميداني (ACC491) كمقرر تخصصي إجباري على جميع الطلبة الملتحقين بالبرنامج، مخصص له 3 ساعات معتمدة، تشمل: 120 ساعة تدريبية على مدار ثمانية أسابيع تحت إشراف أكاديمي وميداني مشترك، ويستطيع الطالب أن يُسجل مقرر التدريب الميداني بعد إتمام 90 ساعة معتمدة فقط من أصل 135. كما لوحظ من خلال المقابلات مع الطلبة أن الطالب يستطيع تسجيل المقرر مع مقررات أخرى؛ ولذلك تحث لجنة المراجعة أن يُعاد النظر في إتاحة مادة التدريب الميداني مع مواد أخرى؛ بهدف رفع الاستفادة المثلى من التدريب، وحتى يتمكن الطالب من ممارسة ما تعلمه من معرفة ومهارات خلال دراسته بالجامعة في ميدان العمل (انظر التوصية بالمؤشر 1.3). وللمساهمة في توفير فرص تدريبية متكافئة بين الطلبة، تقوم الجامعة بتوقيع اتفاقيات تعاون مع جهات التدريب المختلفة، وتُتاح للطلبة قائمة بجهات التدريب. ويتم التأكد من حصول كافة الطلبة على تجربة تدريبية متكافئة من خلال تقرير التدريب الذي يُعِدُّه الطالب، والذي يتم مناقشته لتقييم مستوى إنجاز الطالب، ثم يُجرى استطلاع لرأي الطالب في عملية التدريب.

- توضح لائحة التدريب الميداني وسياسة التدريب الميداني المنشورة على الموقع الإلكتروني للجامعة مسئوليات وحدة التدريب الميداني بالكلية، ومشرف التدريب الأكاديمي، والطلبة، والمشرف الميداني. ولضمان معرفة هذه المسئوليات، يعقد البرنامج اجتماعًا مع الطلبة والمشرفين الأكاديميين؛ لتوضيح مهامهم في مادة التدريب الميداني، كما تعقد ورش عمل وحلقات نقاش مماثلة مع الجهات التدريبية. ومن خلال المقابلات مع كل من المتدربين، وأعضاء هيئة التدريس المشرفين على التدريب الميداني، بالإضافة الى المقابلات مع أرباب الأعمال، والمشرفين على المتدربين في مقر العمل، تبين أن الجامعة تقوم بإجراءات تضمن جاهزية كافة الأطراف المعنية؛ لضمان الاستفادة المثلى من التدريب الميداني لجميع الجهات ذات العلاقة (الطالب – جهة التدريب – المشرف الأكاديمي).

- فحصت لجنة المراجعة توصيف مقرر التدريب الميداني (ACC491)، ووجدت أنه يتضمن مخرجات تعلم واضحة مرتبطة بطرائق التعلم والتقييم. كما تم الاطلاع على مصفوفة تحقق مخرجات تعلم البرنامج المربوطة بنسب تحقق مخرجات تعلم كل مقرر بما فيها مقرر التدريب الميداني، والتي توضح أن

مخرجات التعلم الخاصة بمقرر التدريب الميداني يُجْرَى قياسها، كما أنها تُساهم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ إذ بلغت نسبة تحقق كافة المخرجات 100%.

- وفقًا لتوصيف مقرر التدريب الميداني (ACC491)، فإن درجة المقرر مُقَسَّمة كالتالي: 30 درجة للمشرف الميداني على حضور الطالب للمواعيد، وتعاونه، وسرعة استجابته للإرشادات واستخدامه للحاسوب، و40 درجة للمشرف الأكاديمي، يتم من خلالها تقييم المتدرب على التقرير النهائي المُقَدَّم منه، وإبراز قدراته على العرض، وتقييم الزيارات الميدانية، والتواصل مع المشرف الأكاديمي، و15 درجة لكل عضو من أعضاء لجنة التحكيم. وترى لجنة المراجعة أن التقسيمات في تقييم مقرر التدريب الميداني تتصف بالتنوع والاعتدال في توزيع الأوزان. ومن خلال فحص الأدلة المُقَدَّمة، ونماذج من تقارير نهاية التدريب العملي للطلبة، اتضح تباين في جودة وشمولية التقارير المُقَدَّمة من قِبَلِ الطلبة، ومدى ملاءمة التدريب الذي يتلقاه الطالب في جهات التدريب الخارجية، بما يعزز من تحقيقه لمخرجات التعلم المصاحبة لمقرر التدريب الميداني. كما يشير التقرير السنوي لوحدة التدريب الميداني إلى مواجهة بعض الصعوبات في بند المهام التي تمت، وأن هناك العديد من المهام لم يتمكن المشرفين الأكاديميين من إتمامها، ومن ضمنها الزيارات الميدانية، واتصالات المتابعة الهاتفية، كما يوضح التقرير بعض المشكلات التي واجهها مشرفو المتدربين، ولكن لم يتضح للجنة المراجعة ما اتخذه البرنامج من إجراءات لمعالجتها، ولم تظهر في التقرير السنوي للبرنامج، وعليه توصي لجنة المراجعة أن يتم وضع وتنفيذ خطة تحسينية؛ لمعالجة الملاحظات الواردة في التقرير السنوي لوحدة التدريب الميداني. من ناحية أخرى، لاحظت لجنة المراجعة أن إجمالي عدد الطلبة المسندين إلى المشرف الأكاديمي وصل إلى 20 طالبًا في الفصل الدراسي الثاني للعام الأكاديمي 2017–2018م، وعلى الرغم من استمرار ارتفاع عدد المتدربين المسندين لأعضاء هيئة التدريس في الفصل الأول للعام 2019–2020م، حيث بلغ 19 متدربًا لأحد أعضاء هيئة التدريس، إلا أن الفصول التالية لنفس العام قد شهدت انخفاضًا ملحوظًا في عدد المتدربين المسندين لعضو هيئة التدريس بمعدل 7 متدربين لكل عضو هيئة تدريس. وترى لجنة المراجعة أن إسناد عدد كبير لكل مشرف أكاديمي، قد يؤثر في متابعة فاعلية التدريب، وفاعلية الدعم الذي يُقَدَّم للطلبة المتدربين أثناء فترة تدريبهم. ومن خلال المقابلات مع الطلبة والمشرفين الميدانيين، ومراجعة كافة الأدلة المُقَدَّمة، فإن لجنة المراجعة قد لاحظت عدم وجود برنامج أو خطة تدريب واضحة للمتدرب، ولكنها تتم من خلال سير عملية التدريب (الأسابيع الأولى من التدريب)، وبناءً على ذلك، فإن لجنة المراجعة توصي بمراجعة إجراءات التدريب الميداني ووضع خطة واضحة؛

لتدريب الطلبة خلال فترة التدريب بالتعاون مع جهات التدريب الميداني؛ سعيًا لتحقيق فاعلية أعلى لمقرر التدريب الميداني.

- لمتابعة سير عمل مقرر التدريب الميداني تقوم وحدة التدريب الميداني بالكلية بإعداد اللقاءات الدورية مع الطلبة، وإعداد تقارير دورية عن مخرجات هذه المتابعة. كما يتضمن تقرير مقرر التدريب الميداني استبانة تُعنَى بأخذ مرئيات الطلبة بعد انقضاء فترة التدريب، وقد أثنى أرباب الأعمال ومشرفو التدريب الميداني خلال المقابلات على مستوى الخريجين في سوق العمل. كما تبين للجنه المراجعة من خلال المقابلات الافتراضية مع الطلبة أنهم راضون بشكل كبير عن عملية التدريب الميداني، كما وضح المشرفون الأكاديميون أنه يُستفاد من نتائج تقييم جهات التدريب الخارجية، وآراء الطلبة في الاختيار الأمثل لمواقع التدريب الميداني. وترى لجنة المراجعة أن جهات التدريب الميداني المتوفرة حاليًا للطلبة مناسبة، حيث إن أغلبها يتم في الأقسام المحاسبية العامة في القطاع العام أو الخاص، ولكنها تُشجع على توسيع دائرة تلك الجهات؛ لتشمل: القطاعات المصرفية أو البنكية، التي تمنح فرصًا للتدريب التخصصي الأكثر عمقًا.

المؤشر 3.5: عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة

حيثما يُطَبَّق عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة، توجد سياسات وإجراءات واضحة للإشراف عليه/ عليها، وتقييمه/ تقييمها، وتُحدِّد تلك السياسات مسئوليات، وواجبات كل من المشرف والطالب، كما توجد آلية لمتابعة تطبيقها، وإجراء التحسينات ذات العلاقة عليها.

الحكم: *مستوف*

- لدى برنامج البكالوريوس في المحاسبة مقرر بحثي تطبيقي في المحاسبة يساهم في تحقيق مخرجات تعلم البرنامج، والذي يتضح من خلال مصفوفة اتساق مخرجات التعلم للمقرر، ومخرجات التعلم للبرنامج، والتي يتم قياسها، وعرض نتائج القياس من خلال التقرير الفصلي للمقرر وفقًا لمصفوفة معتمدة. وقد اطلعت لجنة المراجعة على نماذج من بحوث التخرج، وتبين أن مستواها ملائم، ومن ثم فهي تساهم في تحقيق مخرجات التعلم التي وضعها البرنامج في هذا الجانب كما هو موضح في وصف المقرر.

- يتضمن وصف مقرر بحث تطبيقي في المحاسبة، وسياسة أخلاقيات البحث العلمي، وما ورد في تقرير التقييم الذاتي تحديدًا واضحًا لمسئوليات كل من المشرف على البحث التطبيقي والطالب. وقد علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات مع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس – أن أدوار ومسئوليات كل من المشرفين والطلبة يتم التأكيد عليها من خلال ورش التهيئة لأعضاء هيئة التدريس، ومن قِبَلِ مدرس المقرر في أول ثلاث محاضرات المصاحبة لمقرر البحث التطبيقي في المحاسبة.

- يتم متابعة مستوى تقدم الطلبة في المقرر من خلال تقارير المتابعة الخاصة بمشرف البحث، والتي تتم بشكل أسبوعي حسب ما ورد في تقرير التقييم الذاتي للبرنامج، ومن خلال ملخص الإنجازات الأسبوعي الذي يقدمه الطالب. كما يقوم مشرف المقرر بإعداد تقرير المقرر، والذي يتضمن الوضع العام لنتائج الطلبة، ونسبة تقدمهم وتحقيق مخرجات التعلم، والتحقق من كفاية مصادر التعلم المُسْتَخْدَمة في البحث، بالإضافة إلى نسبة الاقتباسات التي تعكس مدى نزاهة البحث المُقَدَّم، وذلك من خلال استخدام برنامج Turnitin، بحيث لا تتجاوز نسبة التشابه أو الاقتباسات 20%. وعلى الرغم من أن مشرفي مادة البحث التطبيقي قد أشاروا خلال المقابلات إلى وجود تقارير للمتابعة الدورية للطالب، إلا أنه لم يتم تزويد اللجنة بنماذج عن هذه التقارير، وأنَّ ما تم تسليمه اقتصر على تقرير عام لكل مجموعة من الطلبة، كما تضمنت الأدلة المُقَدَّمة خلال فترة الزيارة الافتراضية الخطة العامة للمتابعة، والتي توضح ما يتم تسليمه من قِبَلِ كل مجموعة خلال أسابيع محددة من الفصل الدراسي، وعلى الرغم من أن تقرير ملف المقرر يشير إلى أن الطلبة يلتزمون بالاجتماعات الأسبوعية مع مشرفيهم، ويقومون بتسليم الفصول الخاصة بالبحث في المواعيد المحددة وفق خطة العمل البحثية، إلا أنه لم يتم توفير ما يثبت متابعة تقدم الطلبة، حيث أن التقرير العام المُعَدَّ من قِبَلِ المشرف لا يوضح أي تواريخ تشير إلى فترة تسليم الفصول الخاصة بالبحث التطبيقي، أو فترة كتابة هذه التقارير العامة، وما إذا كان يتم توجيه أي ملاحظات من قِبَلِه فور استلام أي حالة تُقَدَّم لمشاريع البحث التطبيقي من خلال الطلبة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه وعلى الرغم من الرضا العام الذي أشار إليه الطلبة عن الدعم، ومستوى الإشراف العام المُقَدَّم لهم في مشروع البحث التطبيقي من خلال المقابلات في أثناء زيارة المراجعة الافتراضية، إلا أنه لم يتوفر لدى لجنة المراجعة أدلة لأخذ مرئيات الطلبة عن مستوى رضاهم العام على عملية الإشراف، ولم يُوَثَّق ذلك في تقرير ملف المقرر، وبناءً على ذلك، فإن لجنة المراجعة توصي بتفعيل الآليات التي تضمن متابعة نسبة التقدم المناسبة للطلبة، والاستفادة المثلى من مقرر البحث التطبيقي، بالإضافة إلى العمل على إيجاد آليات؛ لاستطلاع مرئيات الطلبة فيما يخص مستوى رضاهم عن

عملية الإشراف لمقرر البحث التطبيقي، وتضمين نتائج ومخرجات هذه الاستطلاعات في تقرير المقرر بهدف التحسين المستمر.

- يتضح للجنة المراجعة من خلال فحص نموذج تقييم البحث التطبيقي (ACC499)، أن تقييم المقرر مقسم كالتالي: 30 درجة على خطة البحث، بما في ذلك مشكلة البحث، وأهدافه، وأهميته، وفرضياته، ومراجعه وتوثيقها، ويضعها مدرس المقرر، و70 درجة على تقييم البحث يضعها عضوا لجنة المناقشة (50 درجة على تقرير مشروع التخرج، 10 درجات على العرض التقديمي، 10 درجات على التقرير الذاتي للطالب). ويقوم مجلس القسم بتشكيل لجنة؛ لمناقشة البحوث الخاصة بمقرر البحث التطبيقي في المحاسبة، وبعد مناقشة تقرير الطالب وعرضه يقوم كل عضو من أعضاء اللجنة بوضع العلامات الخاصة بكل مخرج تعلم حسب نموذج التقييم الخاص بذلك، ووفق معايير التصحيح، ووضع العلامات في الجامعة لمرحلة البكالوريوس. وترى لجنة المراجعة أن هذه الإجراءات مناسبة، ومكافئة لمستوى البرامج المماثلة.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يَتَّبع البرنامج عددًا من الآليات؛ لمتابعة تطبيق سياسات وإجراءات مشروع التخرج، والعمل على تحسينها، والتي تتضمن: التقييم الذاتي من قِبَلِ الطالب، والذي يوضح فيه العقبات التي اعترضته أثناء المقرر وكيفية التغلب عليها، وملاحظات المشرف الأكاديمي المذكورة في تقرير متابعة الطالب، وتقرير تقييم المقرر، والذي يُعْقَد من قِبَلِ المشرف مع نهاية الفصل الدراسي، وأخيرًا تقرير المدقق الخارجي للبرنامج، حيث تساهم هذه الآليات مجتمعة في التعرف على فرص التحسين، والعمل على وضع الخطط الملائمة لتحسينها، والتي يتم تضمينها في تقارير المراجعة السنوية للبرنامج.

المؤشر 3.6: إنجازات الخريجين

تتسق إنجازات الخريجين مع إنجازات خريجي البرامج الأخرى المماثلة، ويتضح ذلك في أعمال الخريجين التي خضعت للتقييم، ومعدلات تقدمهم، ووجهتهم الأولى بعد التخرج.

الحكم: *مستوف جزئيًا*

- من خلال فحص الأدلة الإضافية التي تم تزويدها للجنة المراجعة، والتي تضمنت عينة من التقييم الخاص بمقررات من مستويات مختلفة ببرنامج بكالوريوس في المحاسبة، ومن خلال مراجعة التقرير

السنوي للبرنامج، اتضح أن مستوى أداء الطلبة مناسب، كما تعزز الأعمال البحثية التي يقوم بها الطلبة – من خلال البحث التطبيقي وغيرها – من قدرة الطلبة على الإبداع والابتكار، ولكن اللجنة ترى أن الجانب التطبيقي والتقني في المقررات لا يزال في الحاجة لتكثيف، وبالأخص في السنتين الأخيرتين من البرنامج (انظر التوصية بمؤشر 1.3).

- يُشير جدول معدلات التقدم والإنجاز في كل مستوى من مستويات البرنامج، كما هو موضح في تقرير التقييم الذاتي، أن معدلات تقدم الطلبة منخفضة، فبلغ عدد من أتموا أقل من 33 ساعة معتمدة بعد السنة الأولى 3 طلاب في العام 2015–2016، زاد هذا العدد إلى 18 طالبًا في العام الأكاديمي 2020–2021. وفي المقابل، بلغ عدد من أتموا ما بين 99–132 ساعة معتمدة بعد السنة الثانية 25 طالبًا في العام الأكاديمي 2015–2016، وانخفض هذا العدد إلى صفر في العام 2020–2021. وبالرجوع لجدول متوسط الفترة التي يقضيها الطالب حتى التخرج من البرنامج، المُبَيَّن في تقرير التقييم الذاتي، لوحظ أن متوسط هذه الفترة 4 سنوات في الأعوام 2016–2017، و2017–2018، أما الأعوام التي بعد ذلك فلا يوجد إحصاءات بشأنها. أما معدلات نجاح الطلبة فقد تراوح المعدل التراكمي للطلبة ما بين 74% إلى 78% على مدار ال الأعوام الخمسة الماضية. وبالرجوع لتقرير المراجعة السنوية للبرنامج، لاحظت لجنة المراجعة مقارنة نسب التقدم في البرنامج مع نسب التقدم في برامج أخرى في نفس الجامعة (المقارنة الداخلية)، والتي تشير الى تقارب النسب، والذي أدى إلى الحكم بمناسبة نسب التقدم ببرنامج بكالوريوس المحاسبة مع البرامج النظيرة. وتُشجع لجنة المراجعة البرنامج على مقارنة نسب تقدم الطلبة ومعدل استبقائهم مع برامج محاسبة نظيرة في جامعات أخرى (مقارنة خارجية). كذلك، توصي لجنة المراجعة بوضع خطة مناسبة؛ لرفع مستوى تقدم الطلبة بالبرنامج.

- يتضح من خلال البيانات المتعلقة بوجهات التوظيف الأولى الواردة في تقرير التقييم الذاتي أن النسبة الأعلى بين وجهات التوظيف هي التي تتلاءم مع تخصصات الخريجين (إجمالي 22 خريجًا خلال السنوات الخمس الماضية)، ويلي تلك الفئة الذين التحقوا بجهات أخرى (إجمالي 21 خريجًا)، وأن اجمالي من التحقوا بالدراسات العليا بلغ 6 خريجين، في حين توجد نسبة كبيرة غير معلوم وجهتها الأولى بعد التخرج. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بتكثيف التواصل مع الخريجين، والعمل على الاستفادة من البيانات المتعلقة بوجهات الخريجين في تطوير وتحسين ما يُقَدَّم للطلبة.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تقوم وحدة القياس والتقويم في مركز ضمان الجودة والاعتمادية على مستوى الجامعة، بإصدار تقارير دورية عن نتائج تحليل استبانات أرباب الأعمال والخريجين. وبمطالعة نتائج رضا أرباب الأعمال، يتبين أن متوسط الرضا يصل إلى 4.21 من خمسة نقاط. وبالنسبة لرضا الخريجين، فقد بلغ 4.23 في العام الأكاديمي 2019–2020، وهي نسبة مرتفعة مقارنة ببرامج الكلية الأخرى لمرحلة البكالوريوس. ومع ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة من خلال فحص وثيقة تحليل استبانة رضا الخريجين، وجود تطابق تام في أرقام نتائج تقييم المخرجات عن العام الأكاديمي 2017–2018، مع نتائج العام الأكاديمي 2018–2019؛ مما قد يثير التساؤل حول مدى مصداقية تحليل النتائج، وعندما استفسرت لجنة المراجعة عن ذلك خلال المقابلات لم تتلق ردًّا شافيًا. كذلك، لم يتضح من المقابلات مع عينة الخريجين وأرباب الأعمال الذين تمت مقابلتهم في أثناء الزيارة الافتراضية أنهم تلقوا استبانات تعنى بأخذ مرئياتهم عن مستوى رضاهم، أو رأيهم في مستوى خريجي البرنامج. ولذلك تؤكد لجنة المراجعة على توصيتها الواردة في المؤشر 4.4.

المعيار (4)

فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتَّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

المؤشر 4.1: إدارة ضمان الجودة

يوجد نظام واضح لإدارة ضمان الجودة على مستوى البرنامج، يضمن تطبيق سياسات المؤسسة، وإجراءاتها، ولوائحها تطبيقًا فعالًا ومتسقًا.

الحكم: *مستوف*

- يعتمد برنامج بكالوريوس في المحاسبة على مجموعة من السياسات، والأنظمة، والتعليمات المعتمدة من قِبَلِ الجامعة، والتي يتم تحديثها كل عامين، حيث تم آخر تحديث على هذه السياسات في العام الأكاديمي 2019–2020. ويتم نشر هذه السياسات والأنظمة على موقع الجامعة الإلكتروني، ومركز المعرفة. وقد تبين من خلال المقابلات أن كافة هذه المعلومات تبلغ لجميع الجهات ذات الصلة، بمن في ذلك الكادر الإداري والأكاديمي، والطلبة، والخريجون، والمجلس الاستشاري، وأرباب الأعمال عن طريق الاجتماعات، واللقاءات السنوية، والبريد الإلكتروني، بجانب العمل على تعريف الطلبة بها في يوم التهيئة، وفي الورش، والدورات التدريبية التي تُعْقَد للكادر الأكاديمي والإداري.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، والأدلة المُقَدَّمة، تعمل جامعة العلوم التطبيقية على إدارة ضمان الجودة على عدة مستويات، وهي: مجلس ضمان الجودة والاعتمادية، وهو أعلى إدارة في هذا الشأن بالجامعة. ثم مركز ضمان الجودة والاعتمادية، ويختص بإدارة المسائل التشغيلية والإستراتيجية المتعلقة بالجودة والتعليم والتدريب على مستوى الجامعة. ثم وحدة ضمان الجودة والاعتمادية، وتوجد على مستوى الكلية، وتتبع العميد، وتتولى مسئولية إدارة الجودة على مستوى الكلية، وعلى مستوى برنامج بكالوريوس في المحاسبة يتولى منسق البرنامج الإدارة، والإشراف على جميع مسائل الجودة الخاصة بالبرنامج، وذلك عن طريق تمثيله في وحدة ضمان جودة الكلية، بالإضافة إلى منسقي المقررات الذين يتولون مسئولية

إعداد، وإدارة ملفات المقررات. ويتبين من محاضر جلسات اجتماعات البرنامج أن هناك حرصًا من الأعضاء على الالتزام بتقديم التقارير المتعلقة بضمان الجودة. وقد تأكدت لجنة المراجعة من ذلك في أثناء المقابلات.

- بمراجعة تقرير التقييم الذاتي، والمستندات المُقَدَّمة، يتبين وجود آليات؛ لضمان التنفيذ المتسق للسياسات والإجراءات على مستوى الكلية وأقسامها، حيث إن وحدة ضمان الجودة والاعتمادية بالكلية هي الجهة المسئولة عن ضمان تطبيق الجودة والاعتمادية على مستوى الكلية، وتمثل الكلية على مستوى الجامعة، وتسعى للتأكد من أن الكلية تطبق السياسات والإجراءات اللازمة؛ لضمان تعزيز الجودة، وتطورها مع نمو وتطور الكلية، من خلال تحديد المسئوليات وتفويضها، مع الإشراف الرسمي والتوثيق، وعقد اجتماعات شهرية؛ لبحث القضايا التشغيلية المستجدة، وترفع الوحدة تقاريرها إلى عميد الكلية.

- اطلعت لجنة المراجعة على دليل ضمان الجودة، والذي يحتوي على إجراءات شاملة لعملية ضمان الجودة في الجامعة، كما يُحَدِّد بوضوح مسئوليات ومهام الكادر الأكاديمي والإداري، بمن فيهم منسق البرنامج، ومنسقو المقررات الدراسية، وأعضاء الهيئة التدريسية، ومنسق ضمان الجودة والاعتمادية، وهذا الدليل منشور على الموقع الإلكتروني للجامعة. كذلك تعقد وحدة تطوير أعضاء هيئة التدريس عددًا من ورش العمل حول دليل ضمان الجودة؛ من أجل توعية جميع الأطراف بأدوارهم في ضمان الجودة على مستوى عملهم. وهذا ما تأكدت منه اللجنة أيضًا خلال المقابلات التي تمت مع فريق الجودة بالبرنامج، وأعضاء هيئة التدريس، حيث تبين من ردودهم على أسئلة المقابلات أن لديهم فهمًا وإلمامًا بنظام ضمان الجودة والاعتمادية.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإن وحدة ضمان الجودة بالكلية تتابع تنفيذ سياسات الجودة، وتصدر تقاريرها بشكل دوري (شهري)؛ لمتابعة التنفيذ، والتحسين على مستويات البرامج الأكاديمية، والوحدات الإدارية. بجانب ذلك، يقوم مركز ضمان الجودة والاعتمادية – على مستوى الجامعة – بإعداد الخطة التشغيلية الخاصة به سنويًّا، ويُتابع التزام وحدات ضمان الجودة بها على مستوى الكليات. هذا بالإضافة إلى سياسة التدقيق الداخلي والخارجي للبرنامج، وسياسة المقايسة المرجعية، واستبيانات قياس رضا الجهات ذات العلاقة عن الخدمات التي يقدمها مركز ضمان الجودة، وغيرها من الآليات التي تعمل على متابعة وتقييم نظام الجودة، وإدخال التحسينات الضرورية عليه.

المؤشر 4.2: إدارة وقيادة البرنامج

يدار البرنامج بطريقة تبين وجود قيادة فعالة ومسئولة، وخطوط واضحة للمسئولية.

الحكم: *مستوف*

- لدى كلية العلوم الإدارية بجامعة العلوم التطبيقية هيكل تنظيمي مناسب؛ لإدارة برامجها المختلفة، ومن بينها برنامج بكالوريوس في المحاسبة، كما أنه منشور على موقع الكلية الإلكتروني. ويتضمن الهيكل التنظيمي تحديدًا واضحًا لجميع الوظائف القيادية المسئولة عن تنفيذ البرنامج، ويتكون من العميد، ونائبه، ورؤساء الأقسام، ورئيس وحدة ضمان الجودة، ومدير وحدة التدريب، ومنسقي البرنامج والمقررات، ويتم دعم هذا الهيكل بعدد من اللجان على مستوى الكلية. وترى لجنة المراجعة أن هذا الهيكل مناسب لإدارة الكلية والبرنامج.

- تضم وثيقة "دليل الوصف الوظيفي" توصيفًا وظيفيًّا واضحًا لجميع الوظائف الإدارية على مستوى الجامعة، والكلية، والقسم، والبرنامج، واللجان؛ لضمان توزيع وتنظيم الاختصاصات، وعدم وجود تضارب بينها. ووفقًا لهذا الدليل، يتولى رئيس القسم إدارة البرنامج، ويعاونه في ذلك منسق البرنامج، الذي يعاونه منسقو المقررات، ويُشرف عليهم عميد الكلية. كما يستعين البرنامج بعدد من اللجان التي تساعد رئيس القسم في مهام إدارة البرنامج بفاعلية وكفاءة، والتي من شأنها أن تعين على صناعة واتخاذ القرارات المناسبة.

- لدى جامعة العلوم التطبيقية "كتيب اختصاصات اللجان"، والذي يوضح مهام، واختصاصات اللجان المختلفة على مستوى الجامعة، والكلية، والأقسام، وآلية مساهمتها في اتخاذ القرارات، كما يتضمن تفصيلات حول آلية العضوية في كل لجنة، ومهامها، ودورية انعقادها. ويتم متابعة كفاءة عمل اللجان المختلفة – بشكل دوري – من خلال محاضر الاجتماعات التي تُوثِّق ما يتم من أعمال ضمن هذه اللجان، كما يتم اعتمادها، وعرضها على الجهات ذات العلاقة المباشرة باللجان.

- وفقًا لدليل ضمان الجودة، يوجد تسلسل مناسب في إسناد المسئوليات الأكاديمية؛ للحفاظ على المعايير الأكاديمية على مختلف المستويات: مجلس الجامعة، ومجلس الكلية، ومجلس القسم، وفريق البرنامج واللجان المختلفة. كما توجد مسئوليات ومهام محددة في التوصيف الوظيفي لجميع أعضاء هيئة التدريس

ممن يشغلون وظائف إدارية أو أكاديمية. ويوضح تقرير التقييم الذاتي، والأدلة المُقَدَّمة بالتفصيل آلية تحقيق ذلك على كل مستوى.

- تبين من خلال الأدلة المُقَدَّمة، أن البرنامج يُدار بطريقة ملائمة، حيث يتم تقييم الأداء، واتخاذ القرارات – بشكل تسلسلي – على عدة مستويات. ويُعَدُّ فريق برنامج بكالوريوس في المحاسبة الذي يرأسه منسق البرنامج هو المسئول عن إدارة البرنامج وجودته الأكاديمية، ويقدم تقاريره إلى رئيس قسم المحاسبة والتمويل. وتدار مناقشات بعض الموضوعات على مستوى فريق البرنامج، واللجان المختلفة، ثم ترفع توصياتها الى المستويات الأعلى؛ للمناقشة أو الاعتماد حسب الحاجة، وحسب الصلاحيات الإدارية التي تنظمها سياسات الجامعة. كما تأكدت اللجنة – خلال المقابلات مع فريق البرنامج – من أن هناك خطوطًا واضحة لإدارة البرنامج بطريقة فعالة ومسئولة.

المؤشر 4.3: المراجعة السنوية والدورية للبرنامج

توجد إجراءات للتقييم السنوي الداخلي، وللمراجعات الدورية للبرنامج، تشمل: التغذية الراجعة الداخلية والخارجية، والآليات المطبقة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتحسين.

الحكم: *مستوف*

- فيما يتعلق بالتقييم الداخلي للبرنامج، فإنه يتم وفقًا لسياسة مراقبة، ومراجعة البرامج. يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن البرنامج يستند إلى عدد من المدخلات، تشمل: تقرير تقييم ملف المقرر، استبيان تقييم المقرر، وبيانات أداء الطالب، وتقرير الممتحن الخارجي، والخطة الإجرائية لمعالجة تقرير الممتحن الخارجي، ومحاضر المجلس الاستشاري للبرنامج؛ لإعداد تقرير سنوي شامل للبرنامج. ويقوم منسق البرنامج بإعداد التقرير السنوي الشامل للبرنامج، والذي يتضمن توصيات للتحسين على مستوى البرنامج، والمقررات الدراسية، يتم مناقشتها داخل القسم، والعمل على تنفيذها. ومن خلال مراجعة التقارير السنوية الشاملة للبرنامج، يتضح أنها تتضمن خطط عمل سنوية تعمل على معالجة نقاط التحسين بشكل سنوي، ووفق إطار زمني محدد. ولكن بمقارنة تقرير المراجعة السنوية للبرنامج 2021–2020 مع تقرير المراجعة السنوية للبرنامج 2019–2020، تبين أن هناك اختلافات متعلقة بالبيانات الإحصائية الخاصة بأعداد الطلبة المقبولين خلال الأعوام الأربعة الماضية، والبيانات المتعلقة بمعدلات

تقدمهم على مدار الأعوام الخمسة الماضية، في حين أنه من المفترض أن تكون هذه البيانات الإحصائية ثابتة؛ مما يثير تساؤلات حول مدى دقة تقارير المراجعة السنوية للبرنامج، وتأثيرها في صناعة القرارات المتعلقة بالبرنامج. ومن ثم توصي لجنة المراجعة أن يتأكد البرنامج من دقة البيانات والمعلومات الواردة في تقارير المراجعة السنوية للبرنامج.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يتبين أن لدى كلية العلوم الإدارية آليات واضحة؛ لتنفيذ التوصيات الناتجة عن التقرير السنوي، حيث يقوم منسق البرنامج بكتابة تقرير المراجعة السنوية للبرنامج في نهاية كل عام دراسي، ومن ثم يقوم "فريق البرنامج" المُكَوَّن من: منسق البرنامج رئيسًا، وأربعة أعضاء من هيئة التدريس بقسم المحاسبة، بإعداد خطة تشغيلية وتحسينية بناءً على نتائج ذلك التقرير، ثم يناقش ذلك التقرير في القسم الأكاديمي، ومجلس الكلية مع بيان معلومات مفصلة عن كيفية عمل التحسينات ومراقبتها. وبعد الانتهاء من التقرير، يتم إحالته إلى مركز ضمان الجودة والاعتمادية على مستوى الجامعة؛ ليتم مراجعة التقرير، وإحالته للجهات ذات العلاقة. ويصدر مركز ضمان الجودة والاعتمادية تقريرًا سنويًّا بنتائج المراجعات السنوية والدورية.

- لدى جامعة العلوم التطبيقية "سياسة مراقبة ومراجعة البرامج"، والتي تستند لتقارير المراجعة السنوية للبرنامج، وهي تضم تقارير المقررات واستطلاعات الطلبة الفصلية، وتقرير المدقق الخارجي، وتتضمن المراجعة الدورية للبرنامج توصيات وخطط تحسين ملائمة. وتوضح سياسة مراقبة ومراجعة البرامج أنَّ جميع برامج الجامعة تخضع للمراجعة الدورية الشاملة كل أربع سنوات من قِبَلِ لجنة المراجعة الدورية التي يتم تشكيلها من قِبَلِ مركز ضمان الجودة والاعتمادية بالجامعة، ويتم اعتمادها من قِبَلِ مجلس الجامعة. وتعتمد المراجعة الدورية للبرنامج – في مجملها – على التقارير السنوية السابقة، والتي تنتج عن إعداد تقرير مفصل يوضح مدى ملاءمة البرنامج، واتصاله مع متغيرات البيئة التعليمية والعملية، ومناسبته للغرض من إنشائه، وقد أكدت اللقاءات خلال الزيارة الافتراضية مع قيادات البرنامج والجودة بالكلية على ذلك.

- وفقًا لسياسة مراقبة ومراجعة البرامج، يتم الاستفادة من التغذية الراجعة للجهات ذات العلاقة الداخلية والخارجية في الإجراءات الخاصة بالمراجعات الدورية. وتؤخذ التغذية الراجعة من الطلبة من خلال الاستبانات، والتي من ضمنها: استبانة الطلبة الجدد، استبانة تقييم المقرر للطالب، استبيان رضا الطلبة، استطلاع رضا الخريجين، بالإضافة إلى الاستعانة بالتغذية الراجعة من أعضاء اللجنة

الاستشارية للبرنامج، والتي يتم تضمينها ضمن التقرير الدوري للبرنامج؛ للخروج بتوصيات لتحسين جودة البرنامج. كذلك يتم الاستفادة من التغذية الراجعة للجهات الخارجية من خلال تطبيق سياسة الممتحنين الخارجيين، حيث تم اختيار مدققين خارجيين؛ لمراجعة البرنامج، ويتم تغييرهم كل ثلاث سنوات. وقد اطلعت لجنة المراجعة على آخر تقرير للمراجعة الدورية للبرنامج، والتي تمت في العام 2019-2020، من قِبَلِ فريق متخصص في علوم المحاسبة. وبفحص التقرير وجدته لجنة المراجعة شاملًا لجميع جوانب البرنامج، كما يعتمد على العديد من المدخلات، مثل: جميع التقارير السنوية السابقة، ونتائجها، ونتائج تقييم الطلبة، واستبيانات الطلبة، ونتائجها، وتقارير المدققين الخارجيين، والمجالس الاستشارية وغيرها، كما يُنظَر في أهداف البرنامج ومخرجاته. ويختتم التقرير بتوصيات، وإبراز جوانب القوة بالبرنامج.

- يوضح تقرير التقييم الذاتي أنه استنادًا إلى تقرير المراجعة الدورية للبرنامج، يقوم منسق البرنامج بالتنسيق مع "فريق البرنامج" لإعداد الخطة التحسينية، على أن تُعطى الأولوية في تنفيذ التحسينات للتوصيات الرئيسة (الجوهرية) الواردة بتقرير المراجعة الدورية. ويصدر مركز ضمان الجودة والاعتمادية – على مستوى الجامعة – تقريرًا سنويًّا؛ لضمان الجودة والاعتمادية، والذي يجمع فيه النتائج، والتوصيات الرئيسة، والإجراءات المطلوبة الناتجة عن المراجعة الدورية، والتي يتم تقديمها إلى مجلس الجودة على مستوى الجامعة، وبالتالي يصادق مجلس الجودة على التحسينات وفقًا للمراجعات الدورية، وينقل تقرير المراجعة إلى الكلية التي تُعِدُّ خطة عمل للتنفيذ. ويراقب مركز ضمان الجودة والاعتمادية تنفيذ خطة عمل الكلية.

المؤشر 4.4: المقايسة المرجعية والاستبانات

تحلل دراسات المقايسة المرجعية، والتعليقات المُنَظَّمة التي جُمِعَت من استبانات الجهات ذات العلاقة، ويستفاد من نتائج التحليل في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرنامج، ويتم إطلاع الجهات ذات العلاقة على هذه النتائج.

الحكم: *مستوف جزئيًّا*

- لدى الجامعة سياسة واضحة للمقايسة المرجعية تتضمن معايير واضحة لاختيار البرامج التي سيتم المقايسة المرجعية معها. ويوضح تقرير المقايسة المرجعية على مستوى البرنامج مدى تطابق المعايير الأكاديمية للبرنامج مع المعايير المماثلة في برنامج مماثل على المستوى المحلي، وبرنامجين مماثلين من دولة واحدة على المستوى الإقليمي. ومع ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة إجراء مقايسة مرجعية مع جامعة محلية لا يتناسب عدد طلبتها أو رسالتها مع عدد طلبة برنامج بكالوريوس في المحاسبة، أو رسالة كلية العلوم الإدارية. وفي أثناء المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس تبين أن المقايسة مع هذه الجامعة تمت على مستوى المقررات، وخطة البرنامج، وليس على مستوى الأداء العام للبرنامج، إلا أن لجنة المراجعة وجدت أيضًا أن هيكل البرنامج في الجامعة المحلية التي تمت المقايسة المرجعية معها يتكون من تخصصين (رئيس وفرعي)، على خلاف برنامج بكالوريوس في المحاسبة بجامعة العلوم التطبيقية. ولذلك، توصي لجنة المراجعة أن يتم توسيع دائرة المقايسة المرجعية للبرنامج مع برامج مماثلة على المستوى المحلي، والإقليمي (الخليجي)، والدولي.

- يوضح تقرير التقييم الذاتي أن هناك بعض التعديلات التي أُجرِيَت على البرنامج استنادًا إلى تقرير المقايسة المرجعية، ومنها: تغيير مسمى بعض المقررات، تعديل المتطلب السابق لبعض المقررات، نقل بعض المقررات من إجباري إلى اختياري، مراجعة مستوى المقررات الدراسية، وتغيير مواصفات بعض المقررات، وكذلك الاستفادة من المقايسة المرجعية في تحديث أهداف البرنامج ومخرجات التعلم، بالإضافة إلى معايير القبول، وغيرها من الأمور.

- يستخدم البرنامج العديد من الاستبانات؛ لاستطلاع مستوى الرضا وآراء الجهات ذات الصلة على مستويات متعددة، مثل: استبانة الطلبة الجدد، واستبانة تقييم الطلبة للمقرر، استبانة رضا الطلبة، استبانة رضا الخريجين، استبانة أرباب الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، يتم الاستفادة من تجميع آراء الطلبة والخريجين وأرباب الأعمال من خلال الاجتماع بهم أو مشاركتهم في اللجان، وكذلك من آراء المختصين المهنيين من خلال اللجنة الاستشارية للبرنامج، فضلًا عن الاستفادة من التغذية الراجعة من تقارير المدققين الخارجيين للبرنامج. إلا أنه بمراجعة تحليل نتائج تلك الاستبانات، وجدت لجنة المراجعة أنها لا تبين أعداد المستجيبين لهذه الاستبيانات، أو تفاصيل عن التغذية الراجعة التي قدموها. كما أنه في أثناء المقابلات مع أرباب الأعمال والخريجين اتضح عدم درايتهم بوجود استبانات تُعنى بأخذ مرئياتهم لتحسين البرنامج، وبناءً على ذلك، توصي لجنة المراجعة بتحديد حجم العينة للبرامج

المختلفة في كافة الاستبيانات، وتطوير آلية؛ لضمان زيادة مشاركة الجهات ذات العلاقة الداخلية والخارجية في الاستبيانات.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تقوم وحدة القياس والتقييم – على مستوى الجامعة – بجمع استبانات الرأي لمختلف الجهات ذات العلاقة وتحليلها، ثم ترفع تقريرها بنتائج هذا التحليل إلى جهات صنع القرار بالبرنامج. ووفقًا لسياسة التغذية الراجعة، فإن جهات صنع القرار بالبرنامج (سواء منسق البرنامج، أو رئيس القسم أو عميد الكلية) تقوم – كل فيما يخصه – بفحص تحليل الاستبانات، وكذلك التغذية الراجعة من المدققين الخارجيين واللجنة الاستشارية للبرنامج، وتقوم – بناءً على ذلك – بوضع خطة للتحسين، والعمل على متابعة تنفيذها. وبفحص تقارير تحليل نتائج الاستبانات المختلفة، لاحظت لجنة المراجعة نسب رضا عالية في جميع الاستبيانات، غير أنها لاحظت أن الأرقام الواردة في نتائج تحليل استبانات رضا الخريجين عن العام الأكاديمي 2018–2019، متطابقة تمامًا مع أرقام نتائج العام الأكاديمي 2019–2020؛ مما أثار التساؤل حول مدى دقة الأرقام الواردة في هذه التحليلات. وبناءً على ذلك، تؤكد لجنة المراجعة على توصيتها السابقة بالعمل على زيادة معدل الاستجابة للاستبانات المختلفة التي تجريها، كما توصي بضرورة وضع آليات؛ للتأكد من سلامة عملية جمع وتحليل الاستبانات المختلفة؛ لتعزيز الاستفادة من مخرجاتها في عملية صنع القرار.

- فيما يتعلق بإبلاغ الجهات ذات العلاقة بنتائج عمليات المراجعة والتدقيق، ونتائج الأخذ بتغذيتهم الراجعة المُجَمَّعة من كافة أنواع الاستبانات، فإنه يتم إطلاع الأطراف ذات الصلة بالتقدم الذي تحقق فيما يتعلق بمقترحات التحسين، من خلال استعراض التغييرات التي طرأت على البرنامج أمام أعضاء المجلس الاستشاري، والتي تمت بناءً على الاقتراحات التي قدموها للتحسين. كذلك يتم إبلاغ المُعَدِّلين الداخليين والخارجيين بالتعديلات التي تمت بناءً على مقترحاتهم وتوصياتهم. ويُبَلَّغ الطلبة من خلال عضوية ممثلهم في مجلس القسم بمخرجات استطلاعات الطلبة، وملاحظاتهم، وتوصياتهم التي تبناها القسم.

- تُشير نتائج الاستبانات المختلفة، وكذلك ما ذُكر في تقرير المراجعة السنوية للبرنامج إلى أن هناك نسبة رضا مرتفعة من مختلف الأطراف ذوي العلاقة عن مختلف جوانب البرنامج، حيث تحرص كلية العلوم الإدارية على عقد لقاء طلابي مفتوح؛ للاستطلاع عن مستوى رضا الطلبة، ومناقشة جميع اقتراحات الطلبة، ورفع التوصيات المناسبة. كذلك يتم استطلاع رضا أرباب الأعمال والمجالس الاستشارية، والأخذ بملاحظاتهم والمحافظة على علاقة وطيدة معهم، وتزويدهم بما تم تطبيقه من

ملاحظاتهم. بالإضافة إلى ذلك، أبدى أعضاء المجلس الاستشاري والطلبة رضاهم عن أداء الكلية فيما يتعلق بالاستجابة لمقترحاتهم في المقابلات التي أُجْرِيَت معهم خلال الزيارة الافتراضية.

المؤشر 4.5: متطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية

يوجد لدى البرنامج مجلس استشاري مُفعَّل، واستشراف مستمر؛ لمعرفة احتياجات سوق العمل، والاحتياجات الوطنية والمجتمعية (حيثما كان ذلك مناسبًا لنوع البرنامج)؛ لضمان أن يكون البرنامج مناسبًا، ومواكبًا للعصر.

الحكم: *مستوف جزئيًّا*

- وفقًا لسياسة المجالس الاستشارية بالجامعة، تم تشكيل مجلس استشاري لبرنامج بكالوريوس في المحاسبة، وفق صلاحيات واضحة، ويتكون المجلس من أربعة أعضاء خارجيين من الشخصيات المرموقة في مجال المحاسبة، منهم عضو أكاديمي من أحد المؤسسات التعليمية بالمملكة، وثلاثة أعضاء من الأكاديميين بالكلية. ويتبين من محاضر اجتماعات المجلس أنه يجتمع بصفة دورية، ويقدم المشورة؛ لإدخال تحسينات على البرنامج. وفي أثناء المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس استفسرت لجنة المراجعة عن سبب قلة عدد الممثلين من أرباب الأعمال داخل المجلس الاستشاري، وعلمت أن ذلك بسبب سياسة المجالس الاستشارية بالجامعة التي تتيح أن يكون نصف المجلس الاستشاري من داخل الكلية. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بضرورة مراجعة معايير اختيار أعضاء المجالس الاستشارية، والعمل على أن تكون الأغلبية لأعضاء المجلس من خارج الجامعة (سواء من الخريجين أو من أرباب الأعمال).
- يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن إدارة البرنامج تحرص على دراسة التوصيات، والتوجيهات الصادرة من المجلس الاستشاري، والعمل على تنفيذها، وإدخال التحسينات على البرنامج. وقد اطلعت لجنة المراجعة على محاضر اجتماعات المجلس، وتبين أنها تتضمن بعض التوصيات من جانب المجلس. ويوضح تقرير التقييم الذاتي أن توصيات المجلس الاستشاري يتم تضمينها في التقرير السنوي للبرنامج، والذي يتم على أساسه وضع خطط تحسين البرنامج، وخلال اجتماع المجلس الاستشاري للبرنامج،

يعرض منسق البرنامج التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ خطة التحسين؛ لإبقاء أعضاء المجلس الاستشاري على اطلاع بالتقدم الذي تم التوصل إليه.

- يشير تقرير التقييم الذاتي للبرنامج، إلى أنه يتم جمع المعلومات عن سوق العمل من خلال التواصل مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، وأعضاء المجلس الاستشاري للبرنامج. وكذلك يستخدم البرنامج نتائج الاستبانات المختلفة في محاولة فهم احتياجات سوق العمل في المملكة. وترى لجنة المراجعة أن هذه الأساليب لا تكفي لفهم وتوقع حجم الطلب على خريجي المحاسبة، ولا على المواصفات والمهارات التي يفضلها السوق؛ ذلك أن كل تلك الاستبانات تسأل المستقصين عن خبراتهم السابقة مع البرنامج، حتى استبانة أصحاب الأعمال التي تحتوي على ثلاثة عشر سؤالًا، ليس بها سؤال واحد عما يحتاجه أرباب الأعمال من أعداد، أو مواصفات، أو معلومات تنبؤ مستقبلية. لذا تقترح لجنة المراجعة إضافة أسئلة عن احتياجات سوق العمل من ناحية أعداد الخريجين، والمواصفات التي يرغبون في توفرها بالخريجين.

- أشار تقرير التقييم الذاتي للبرنامج إلى ست دراسات يتم الاستناد إليها؛ لدراسة احتياجات سوق العمل، منها ما هو صادر عن منظمات مهنية، ومنها ما هو صادر عن جهات حكومية. ولكن بمراجعة هذه الأدلة، يتضح للجنة المراجعة أن هناك حاجة لدراسات تختص بالوضع الخاص بالسوق بمملكة البحرين، واحتياجاتها الوطنية والمجتمعية، ولذلك، توصي لجنة المراجعة بإجراء دراسة رسمية متكاملة لاحتياجات سوق العمل تستند إلى أرقام وبيانات واضحة مرتبطة ببرنامج بكالوريوس في المحاسبة، والاستفادة منها في تطوير البرنامج.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تتم إدارة استبانات الرأي المختلفة بواسطة وحدة القياس والتقييم بمساعدة إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة المعرفة في مواعيد مناسبة خلال العام الدراسي، وبناءً عليه يتم تحليل التغذية الراجعة لكافة الاستجابات التي يتم الحصول عليها من الاستبانات بعناية بواسطة الوحدة، ويتم إرسال التقارير إلى الكليات، والإدارات، والوحدات ذات الصلة، بالإضافة إلى الإحصائيات؛ لدعم عمليات مراجعة البرامج السنوية في الجامعة، بشأن القبول، والتقدم، والفرص، وتوزيع الدرجات، ومتوسط (المعدل التراكمي)، والتخرج، ومدة الدراسة. كما أن مركز ضمان الجودة والاعتمادية بجامعة العلوم التطبيقية – بوصفه الجهة المنوط بها هذا الدور على مستوى الجامعة– يقوم بالدور الأساسي في متابعة الآليات المتعلقة بضمان الجودة على مستوى كليات الجامعة وبرامجها، ومنها برنامج

البكالوريوس في المحاسبة، كما يعمل على مراجعة التحسينات التي توصي بها جهات المراجعة الداخلية والخارجية.

هـ. الاستنتاج

بعد أَخْذِ تقريرِ التقييمِ الذاتيّ الخاص بالمؤسسة، والأدلةِ التي جُمِعَتْ من المُقابلاتِ الشخصيةِ، والوثائقِ المُوَافِقِ أثناء الزيارة الميدانية التي تمتْ بالفعل في الاعتبار، *ووفقا لدليل مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية)*، والصادرِ عن هيئةِ جودة التعليم والتدريب بمملكة البحرين/ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي *2020*، فقد توصلتْ لجنةُ المراجعةِ إلى الحكم التالي:

يُمنح برنامج بكالوريوس في المحاسبة المطروح بكلية العلوم الإداريةوالمُقَدَّم في جامعة العلوم التطبيقية حكم جدير بالثقة.

وبناءً على استنتاجات اللجنة بشأن المعايير الأربعة، تلاحظ اللجنةُ، مع *التقدير*، ما يلي:

1. حصول أعضاء هيئة التدريس على الزمالة من أكاديمية التعليم العالي البريطانية.
2. كفاءة التجهيزات المكتبية، والقاعات، والمختبرات، بالإضافة إلى الجهود التي قامت بها الجامعة من تقديم الخدمات، والدعم للطلبة خلال فترة جائحة الكورونا.
3. الخدمات المُقَدَّمة من قِبَلِ البرنامج لطلبته، وخريجيه فيما يتعلق بالدعم الوظيفي والإرشاد المهني.

ومن أجلِ تحسينِ أداءِ البرنامجِ، توصي اللجنةُ أنَّه يجبُ على جامعة العلوم التطبيقية:

1. ضرورة التأكد من إشراك كافة الجهات ذات العلاقة في عملية المراجعة الدورية لأهداف البرنامج ومخرجاته.
2. مراجعة أهداف البرنامج، والتأكد من اتساقها ومساهمتها في تحقيق رسالة الجامعة والكلية.
3. ضرورة مراجعة العبء الدراسي للطالب داخل الخطة الدراسية، وألا يُسْمَح للطالب بتسجيل مقررات أخرى مع التدريب الميداني أثناء الفصل الدراسي الواحد؛ كي تتحقق الاستفادة المثلى من التدريب.
4. مراجعة محتوى المقررات الدراسية بالبرنامج، وخاصة تلك المتعلقة بالتكنولوجيا، والبرامج الحديثة المُسْتَخْدَمة في العمل المحاسبي في سوق العمل، ومعالجة التكرار في محتوى المقررات الدراسية، وتعزيز الجانب التطبيقي فيها.

5. ضرورة تحديث الكتب والمراجع العلمية المُسْتَخْدَمة في تدريس المقررات الدراسية للبرنامج، وأن يتم التوسع في استخدام المراجع المهنية والتطبيقية المتاحة من المكتبات الرقمية كبديل للكتب باللغة العربية إن لم تكن حديثة ومتوفرة.
6. وضع خطة لإشراك الطلبة في أنماط تعليم غير رسمية خارج قاعات التدريس.
7. تحديد المقررات الاستدراكية التي يجب على الطلبة – من غير المسارات العلمية – أخذها قبل الالتحاق بالبرنامج.
8. تخفيض عبء العمل الأسبوعي لأعضاء هيئة التدريس بما يتوافق مع المعمول به إقليميًّا.
9. تطبيق آليات لاستطلاع آراء هيئة التدريس فيما يُقَدَّم لهم من أنشطة للتطوير المهني، وقياس مدى مناسبتها وفاعليتها.
10. وضع خطة لشراء برمجيات حديثة، والاستعانة بها في تقديم المقررات الدراسية، بناءً على استطلاع لأهم البرمجيات والتطبيقات التي يستخدمها سوق العمل، وتضمينها في مقررات برنامج بكالوريوس في المحاسبة قدر المستطاع؛ للتمكين من الانخراط في سوق العمل بسهولة.
11. ضرورة تكثيف الجهود في تعريف الطلبة بالسياسات، والإجراءات المتعلقة بالنزاهة الأكاديمية، وعقوبة الانتحال الأكاديمي.
12. مراجعة المعايير المتعلقة باختيار المدققين الخارجيين، بحيث يراعى فيها التنوع من حيث الجامعات التي ينتمون إليها وخلفياتهم الأكاديمية.
13. تطوير آليات رسمية مناسبة؛ لتقييم عملية التدقيق الخارجي، والاستفادة من نتائج هذا التقييم في تحسين عملية التدقيق الخارجي بشكل عام.
14. وضع وتنفيذ خطة تحسينية؛ لمعالجة الملاحظات الواردة في التقرير السنوي لوحدة التدريب الميداني.
15. مراجعة إجراءات التدريب الميداني ووضع خطة واضحة لتدريب الطلبة خلال فترة التدريب بالتعاون مع جهات التدريب الميداني؛ سعيًا لتحقيق فاعلية أعلى لمقرر التدريب الميداني.
16. تفعيل الآليات التي تضمن متابعة نسبة التقدم المناسبة للطلبة، والاستفادة المثلى من مقرر البحث التطبيقي، بالإضافة إلى العمل على إيجاد آليات؛ لاستطلاع مرئيات الطلبة فيما يخص مستوى

رضاهم عن عملية الإشراف لمقرر البحث التطبيقي، وتضمين نتائج ومخرجات هذه الاستطلاعات في تقرير المقرر؛ بهدف التحسين المستمر.

17. وضع خطة مناسبة لرفع مستوى تقدم الطلبة بالبرنامج.

18. تكثيف التواصل مع الخريجين، والعمل على الاستفادة من البيانات المتعلقة بوجهات الخريجين في تطوير وتحسين ما يُقَدَّم للطلبة.

19. يتأكد البرنامج من دقة البيانات والمعلومات الواردة في تقارير المراجعة السنوية للبرنامج.

20. توسيع دائرة المقايسة المرجعية للبرنامج مع برامج مماثلة على المستوى المحلي، والإقليمي (الخليجي)، والدولي.

21. تحديد حجم العينة للبرامج المختلفة في كافة الاستبيانات، وتطوير آلية؛ لضمان زيادة مشاركة الجهات ذات العلاقة الداخلية والخارجية في الاستبيانات.

22. ضرورة وضع آليات؛ للتأكد من سلامة عملية جمع وتحليل الاستبانات المختلفة؛ لتعزيز الاستفادة من مخرجاتها في عملية صنع القرار.

23. ضرورة مراجعة معايير اختيار أعضاء المجالس الاستشارية، والعمل على أن تكون الأغلبية لأعضاء المجلس من خارج الجامعة (سواء من الخريجين أو من أرباب الأعمال).

24. إجراء دراسة رسمية متكاملة لاحتياجات سوق العمل تستند إلى أرقام وبيانات واضحة مرتبطة ببرنامج بكالوريوس في المحاسبة، والاستفادة منها في تطوير البرنامج.